منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

IFAD

البنك الدولي
مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD

برنامج الأغذية العالمي
WFP

أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)
على الأمن الغذائي في العراق

آب / أغسطس – تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٠

الملخص التنفيذي

في العراق، تستمر حالات الإصابة بـ كوفيد–١٩ في الارتفاع، وحتى كتابة هذه السطور، تشهد البلاد موجة أخرى من الإصابات الجديدة. وما تزال الصدمات المزدوجة التي تسببها هذه الجائحة على الاقتصاد غير النفطي إلى جانب انخفاض أسعار النفط تؤثر سلبا على الإيرادات المالية.

وهذا يترك الحكومة أمام خيارات تمويل محدودة تحد من قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية الموجودة مسبقا، بما في ذلك دفع الأجور للموظفين العموميين. إن اتساع وعمق التحديات الاقتصادية يبرزان الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات هيكلية. والتخفيضات الحالية في الاستثمار العام والبرامج الداعمة للنمو هي تدابير قصيرة الأجل لتهدئة الوضع المالي، ولكنها تدابير غير مستدامة نظرا للآثار المترتبة على النمو والفقر. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، قدمت حكومة العراق الورقة البيضاء للإصلاح، الذي وضع مخططا للإصلاحات لمعالجة العجز في الميزانية وخلق حيز مالي، فضلا عن إصلاحات أوسع نطاقا على المدى المتوسط.

وفي تشرين الثاني / نوفمبر 2020، أقر البرلمان العراقي قانون عجز التمويل، الذي يخول الحكومة اقتراض 12 تريليون دينار عراقي من جهات داخلية وخارجية لدفع الرواتب المتأخرة [1]. وتحتاج الحكومة تقريبا 7.5 تريليون دينار عراقي شهرياً من النفقات التشغيلية والرواتب– وهي إيرادات غير قابلة للتحقيق في بيئة أسعار النفط الحالية. وبالتالي، تم اتخاذ قرار بتخفيض قيمة الدينار العراقي بنسبة 18% في كانون الأول / ديسمبر 2020 لسد فجوة الميزانية والتي تبلغ 80 تريليون دينار عراقي. وسيحلل الجزء اللاحق من هذا التقرير أثر تخفيض قيمة العملة حتى الآن، بما في ذلك على أسعار المواد الغذائية.

وتشير التقديرات إلى أن الفقر سوف يزداد في الأمد القريب بما يتراوح بين 7 و14 نقطة مئوية، مما يعني أن 2.7 إلى 5.5 مليون عراقي سيصبحون فقراء حديثاً– بالإضافة إلى 6.9 مليون شخص الذين كانوا يعانون من الفقر قبل أزمة كوفيد–١٩. ومع استمرار الوباء، تواجه الحكومة مهام صعبة في محاولة احتواء الفيروس وحماية صحة الناس وإعادة تشغيل اقتصاد متداعي.

وعلى الرغم من استمرار تفشي الوباء، بدأت الأنشطة الاقتصادية في البلد في التعافي، ولكنها لم تصل الى مستويات ما قبل الـ كوفيد– ١٩. وعلى الرغم من التحديات، أثبت القطاع الزراعي قدرته على الصمود وواصل على سبيل المثال تقديم 5.1 مليون طن من القمح المخصص للاستخدام في نظام التوزيع العام للحصص الغذائية (البطاقة التموينية). ومن بين التحديات ارتفاع التكاليف التي يفرضها موردو المدخلات ومحدودية قدرة المزارعين على تسويق منتجاتهم، كما أثبتت سلاسل إمدادات الأغذية العابرة للحدود قدرتها على الصمود، على الرغم من الإبلاغ عن بعض المعوقات.

ومع أن الأسواق الداخلية ظلت مزودة بما يكفي من الإمدادات، إلا ان عقبات الحركة أضرت بإيرادات المزارعين وربما الاستعدادات للموسم الزراعي الجديد. وما تزال المخازن المبردة والتعبئة اللازمة والملائمة محدودة ومكلفة، ويعتمد معظم المزارعين على بيع منتجاتهم بعد وقت قصير من الحصاد، وغالبا عند بوابة المزرعة. وأفادت التقارير ان صغار المزارعين هم اكثر من تأثر بذلك بشكل خاص.

ولم يشهد متوسط الأسعار الوطنية للسلع الأساسية (دقيق القمح والسكر والرز والزيوت النباتية) أي تغيرات كبيرة على أساس شهري او ثلاثة أشهر. وكان ذلك قبل تخفيض قيمة العملة والارتفاع المفاجئ في حالات كوفيد–١٩ الجديدة. وتحسنت وظائف السوق في كربلاء والنجف وكركوك وواسط، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى زيادة السياحة الدينية.

والسكان المتضررون من النزاع هم الفئات الاكثر ضعفا وهشاشة، بمن فيهم النازحين داخليا واللاجئين والعائدين من المخيمات. يستخدم أكثر من ثلث اللاجئين السوريين استراتيجيات تأقلم سلبية لمواجهة الوضع، مثل الاعتماد على الغذاء الأقل كلفة، أو اقتراض الطعام أو اقتراض المال لشراء الغذاء. وهذه النسبة أعلى من نسبة 29 % و21 % بين النازحين داخلياً والعائدين على التوالي، أو 8 % على الصعيد الوطني.

وفي سياق هش فعليا مثل العراق، يحتمل أن يؤثر الضغط الإضافي لـ كوفيد–١٩ على الموارد وسبل كسب العيش الشحيحة وعلى نزاعات المجتمعات المحلية و يؤدي إلى زيادة المنافسة على الغذاء.

وقد تم اجراء بحث جديد في العراق عن تأثير "كوفيد–١٩" على الأمن الغذائي والعلاقات المجتمعية. وقد لاحظ نحو 45 % من الناس زيادة في تقاسم الموارد. وقد يكون هذا الأمر إيجابياً؛ فالتجمع بين المجتمعات المحلية في الأوقات الاقتصادية الصعبة، يشير إلى التماسك الاجتماعي والهيكلية الداعمة. فعلى الرغم من الصعوبات المتزايدة، ما يزال أفراد المجتمع المحلي يتمتعون بفرص كافية للحصول على ما يكفي من الغذاء لتقاسم الموارد مع العوائل المحتاجة.

غير أن الزيادة في تقاسم الموارد في بعض المناطق قد تكون سلبية أيضا، مما يشير إلى أن هناك حاجة إليها لأن بعض العوائل لا تتوفر لديها إمكانية الحصول على الغذاء الكافي، وهي تعتمد أكثر على الهبات والمساعدات المقدمة من الجيران والاقارب وأفراد آخرين من المجتمع المحلي. وستكون هناك حاجة إلى مزيد من الابحاث للإجابة على مثل هذه الأسئلة وربما اتخاذ قرارات تحديد الأولويات لإعداد البرامج.

شكر و تقدير

اشتركت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (أيفاد) في إعداد هذا التقرير لرصد وتتبع توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستقراره في العراق، مع مراعاة التطورات الإقليمية والعالمية. كما ساهمت المنظمة الدولية للهجرة ومركز التجارة الدولية وجمعية النقد العراقي ببيانات وتحليلات ذات قيمة كبيرة لرفد هذا التقرير. تحت إشراف وتوجيه كل من الدكتور صلاح حاج الحسن (الفاو)، وعبد الرحمن ميجاج (برنامج الأغذية العالمي)، و آصف بوتو (برنامج الأغذية العالمي)، وعبد الكريم سما (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، وتيم روبرتسون (البنك الدولي)، ساهم فريق أساسي من الخبراء من كل وكالة بالبيانات والتحليلات لهذا التقرير: هادي فتح الله (البنك الدولي/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، فؤاد رضا (برنامج الأغذية العالمي)، شارون رابوز (برنامج الأغذية العالمي)، رينيه فيردوين (الفاو)، مونيكا توثوفا (الفاو)، بريان ماندينو (الفاو). ويتقدم الفريق بشكر خاص للأفكار والرؤى المقدمة من خالد شلاش (الفاو)، وأسيل عبد الحميد (الفاو)، وفاروق ملا زادة (الفاو)، ولبنى الطارابيشي (الفاو)، وسامي بلال (الفاو)، وريم بديوي (الفاو)، وسرمد خضير (الفاو) ، وسامان أحمد (برنامج الأغذية العالمي)، ونواف علاوي (برنامج الأغذية العالمي)، وبشار الشامي (برنامج الأغذية العالمي)، وشارون بيجر (برنامج الأغذية العالمي)، وأوسكار كاكفال (برنامج الأغذية العالمي)، وأرمين يورغنريمك (البنك الدولي)، والدكتور علي مهدي (البنك الدولي).

شكر خاص إلى يارا هشام (البنك الدولي) لدعم التصميم.

للتواصل:

الدكتور صلاح الحاج حسن، ممثل منظمة الاغذية و الزراعة التابعة للامم المتحدة (فاو)
salah.elhajjhassan@fao.org

الدكتورة اليساندرا جاريرو, الخبيرة الاقتصادية الرئيسية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد), شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا.
a.garbero@ifad.org

عبد الرحمن ميجاج، ممثل برنامج الاغذية العالمي
abdirahman.meygag@wfp.org

تيموثي د. روبيرتسون، الممارسات الغذائية و الزراعية، البنك الدولي
trobertson@worldbank.org

١. توصيات
السياسة

١. أولويات الأمن الغذائي وإصلاح السياسات

يواجه العراق أزمة اقتصادية منذ اندلاع فيروس كوفيد-١٩ وتأثيره على الطلب العالمي للنفط وعلى أسعاره. وقد أدى انخفاض الإيرادات الحكومية لأكثر من النصف منذ عام 2019 إلى فرض ضغوط هائلة على ميزانية الدولة، وأدى إلى انخفاض قدرتها على الاستجابة لآثار وتداعيات كوفيد-١٩بما في ذلك الأمن الغذائي. وقد سلطت الأزمة الاقتصادية وأزمة كوفيد-١٩ الضوء على الاصلاحات الضرورية. وقد تم توضيح هذه البنود في الورقة البيضاء للإصلاح الذي أعدتها الحكومة وفي المذكرة الاقتصادية القطرية للبنك الدولي.

وتشمل الإصلاحات الحكومية، في جملة أمور، إشراك القطاع الخاص، والاستثمار الموجه في مجالات محددة من سلسلة القيمة الغذائية، وتسخير القوة الرقمية (الرقمنة). وما يزال هناك مجال كبير لإجراء إصلاحات إضافية، ابتداء من جعل نظام التوزيع العام للحصص الغذائية (البطاقة التموينية) أكثر كفاءة وصولا إلى دمج القطاع الخاص في سلسلة القيمة الزراعية مع تقليل الاعتماد على الاعانات الحكومية والمقاسمة (المشاركة).

وينبغي على **الجهات المانحة والمنظمات الدولية** أن تدعم الجهات الحكومية المعنية في تحديد أولويات الأمن الغذائي للبلد، سواء فيما يتعلق بالآثار القصيرة والمتوسطة الأجل لـ كوفيد -١٩.

تشجيع **المنظمات الدولية والحكومة** على العمل لإجراء إصلاحات في الخطط اللازمة لمساعدة العراق في مراجعة أولوياته في مجال الأمن الغذائي استناداً إلى معايير نموذجية مثل الفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة. ويشمل ذلك إعادة التنظيم المؤسسي اللازم لتحقيق هذه الإصلاحات، فضلاً عن إعادة النظر في تدابير مثل الحوافز الباهظة الثمن المقدمة للمزارعين عند تسليم الإنتاج، وذلك لتجنب المخزونات غير الضرورية على المستوى الوطني بتكلفة عالية والتي يتم تصديرها بعد ذلك بسعر أقل حتى أقل من كلفة الإنتاج (مثل الشعير). وهذا يتطلب أيضاً استثمارات لتحويل الزراعة الى (الرقمنة)/ النظام الرقمي.

٢. رصد الأمن الغذائي الوطني ونظام الإنذار المبكر

ما يزال توفير البيانات على المستويين الوطني والمحلي يمثل تحدياً كبيراً علماً ان هذه البيانات ضرورية لاتخاذ قرارات سليمة في مجال سياسة الغذاء الزراعي . ويتطلب طابع الأمن الغذائي المتعدد التخصصات، ودوافعه الكلية والجزئية، والآثار المترتبة عليه رصدا متعدد التخصصات قابلا للتنفيذ، ونظاما وطنيا للإنذار المبكر بشأن الأغذية والزراعة يجمع بين مجموعات البيانات عن اجمالي العرض والطلب للأغذية في العراق، فضلا عن بيانات رئيسية أخرى تشمل المعلومات المالية والنقدية والصحية والتجارية وحالة السوق، من أجل إجراء تحليل أكثر عمقا ووضع توصيات متطورة بشأن السياسات. من المناسب الاستثمار في محاولات الرقمنة لمعالجة واقع الـ كوفيد-١٩ (المرحلة "الطبيعية الجديدة") ولا سيما متطلبات التباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على الحركة.

إيلاء اهتمام خاص لأثر جائحة كوفيد-١٩ على البنى التحتية الأساسية والحيوية والخدمات ووظائف الدعم والجهات الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في قطاع الأغذية الزراعية. ويأتي ذلك في سياق الوضع الوبائي المتغير (أو غيره من الصدمات)، والتحديات الناشئة في سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني المحلي. وينبغي وضع نظام لتقديم المشورة لمجلس الوزراء والهيئات الحكومية المعنية بشأن صنع القرار، بما في ذلك إدماج التماسك الاجتماعي في استجابات الحكومة والجهات الفاعلة في مجال التنمية والشؤون الإنسانية، استناداً إلى الترابط بين الأمن الغذائي والصراع والتماسك الاجتماعي – لا سيما بالنظر إلى إمكانية أن يعمل كوفيد-١٩ كمحرك للصراع في سياق هش بالفعل.

٣. إدارة الأسواق وسلسلة (التوريد) الإمدادات الغذائية

تسعى وزارة الزراعة وغيرها من المؤسسات الحكومية جاهدة الى الحفاظ على أسواق المدخلات والمنتجات التي يتم توفيرها بشكل جيد خلال انتشار الجائحة وحماية الإنتاج المحلي. ويتعين على الحكومة أن تواصل تطوير سلاسل الإمدادات الغذائية من جانب المزارعين والقطاع الخاص، ولا سيما بالنسبة للمنتجات القابلة للتلف، وذلك لتجنب فقدان الأغذية على بوابة المزرعة، في حالة وجود صعوبات في الوصول إلى أماكن التسويق التقليدية. وينبغي استكشاف الفرص لزيادة قدرة التخزين التي يمكن للمزارعين الوصول إليها، مثلا باستخدام ترتيبات تعاونية، ووضع ترتيبات تعاقدية بين المزارعين والمجهزين، وربط مستهلكي الأغذية في المناطق الحضرية بالمزارعين عن طريق مبادرات "شراء محلي" أو مبادرات رقمية مماثلة، لتجنب ارتفاع أسعار الأغذية في المراكز الحضرية مقابل الأسعار المنخفضة على بوابة المزرعة. وينبغي أن يبقى دور الحكومة في تهيئة بيئة مؤاتيه للقطاع الخاص، بدءا بالمحاصيل غير الاستراتيجية.

٢. السياق الاقتصادي والاجتماعي

التطورات العالمية

اسعار السلع العالمية

لقد أدى انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره إلى خلق تحديات مالية للعراق، الذي يعتمد على هذا القطاع كمصدر رئيسي للعملات الأجنبية والدخل الأجنبي[2]. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة 6.4% في تشرين الثاني / نوفمبر بدعم من ارتفاع في أسعار النفط الخام بنسبة 6٪، الا ان مؤشر الطاقة ظل أقل بكثير من مستويات نهاية عام 2019. وفي تشرين الثاني / نوفمبر 2020، وصل تداول سعر برميل النفط الخام مقابل 43.30 دولار أمريكي[3].

وتشهد أسعار المواد الغذائية العالمية ارتفاعا منذ حزيران/يونيو 2020. بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء(FFPI) [4]، وهو مقياس للتغيير الشهري في الأسعار الدولية لسلة من السلع الغذائية، ١٠٥ نقطة في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، بزيادة قدرها 3.9٪ عن شهر أكتوبر/تشرين الأول، وأعلى بنسبة 6.5٪ عن قيمته في العام السابق. ولم تكن الزيادة في تشرين الثاني/نوفمبر أكبر ارتفاع على أساس شهري منذ يوليو/تموز 2012 فحسب، بل وصلت أيضاً إلى أعلى مستوى لها منذ ديسمبر/كانون الأول 2014. وسجلت جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأسعار الغذاء زيادة في تشرين الثاني/نوفمبر، مع ارتفاع المؤشر الفرعي للزيوت النباتية إلى أقصى مستوى، تليها مؤشرات السكر والحبوب ومنتجات الألبان واللحوم.

شكل رقم ١: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة الفاو لأسعار الغذاء (FFPI)

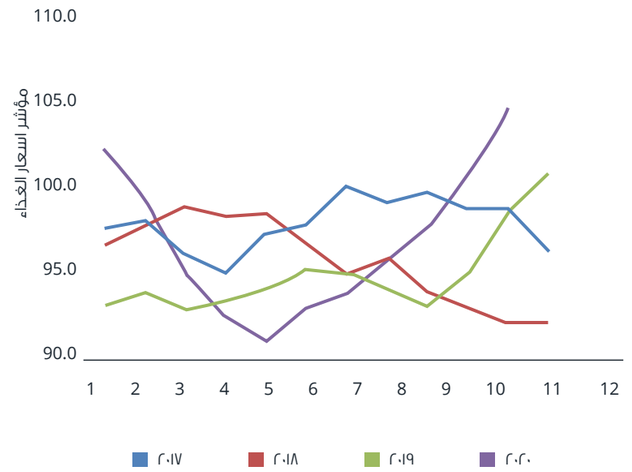

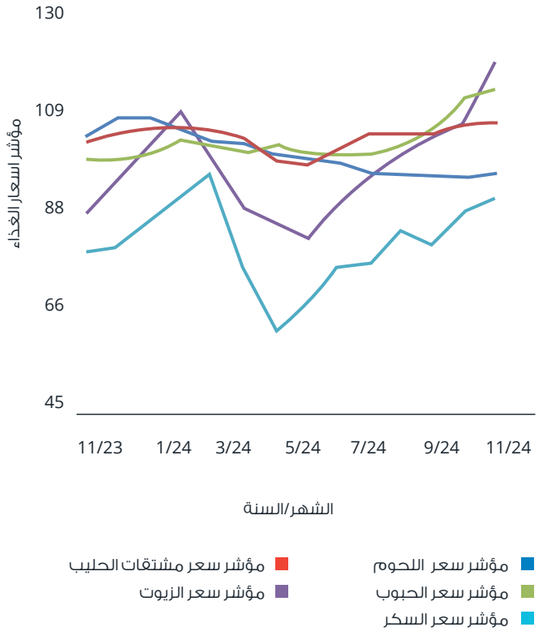

وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة الفاو لأسعار الحبوب ١١٤،٤ نقطة في أكتوبر/تشرين الأول، بارتفاع بنسبة 2.5٪ عن شهر أكتوبر/تشرين الأول، كما ارتفع بنسبة 19.9% عن قيمته في الشهر المماثل من العام السابق، مسجلاً الارتفاع الشهري الخامس على التوالي. واستمرت أسعار تصدير القمح في الارتفاع في تشرين الثاني/نوفمبر، إلى حد كبير بسبب التوقعات المشددة لإمدادات التصدير وانخفاض توقعات الحصاد في الأرجنتين. كما ارتفعت أسعار الذرة في نوفمبر/تشرين الثاني، بدعم من استمرار شراء الصين للذرة بشكل كبير، وسط المزيد من التخفيضات في تقديرات الإنتاج في الولايات المتحدة وأوكرانيا، وكلاهما مصدر رئيسي لذلك المحصول. ومن بين الحبوب الخشنة الأخرى، استمر الطلب الثابت في رفع أسعار الشعير العلفي والذرة الرفيعة. وفي المقابل، ظلت أسعار الرز الدولية ثابتة في تشرين الثاني/نوفمبر. وقابلت محدودية الطلب وضغوط الحصاد في أصول رئيسية أخرى محدودية التوافر وتحركات العملة في بلدان مصدرة مختارة في جنوب شرق آسيا.

ومن بين السلع الغذائية الرئيسية التي تم تداولها، كانت أسعار الزيوت النباتية هي الرائدة في ارتفاع الأسعار. وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيت النباتي 121.9 نقطة في نوفمبر/تشرين الثاني، حيث ارتفع بنسبة كبيرة بلغت 14.5٪ على أساس شهري، ووصل إلى أعلى مستوى له منذ مارس/آذار 2014. وهذا يعكس أساسا ارتفاعات إضافية في أسعار زيت النخيل، جنبا إلى جنب مع زيادات أخرى في قيمة بذور الصويا وبذور اللفت وعباد الشمس. وارتفعت أسعار زيت النخيل العالمية للشهر السادس على التوالي، مرتكزة على تقليص حاد في مستويات المخزون العالمي، حيث تزامن الإنتاج الأقل من المعتاد في البلدان الرئيسية المنتجة مع تزايد الطلب العالمي على الواردات. أما بالنسبة لزيت الصويا، فقد استقرت الأسعار وسط انخفاض في توافر الصادرات من أمريكا الجنوبية والطلب المشجع على الواردات، ولا سيما من الهند. وبالمثل، تعززت قيم بذور اللفت وزيت بذور عباد الشمس بشكل أكبر بسبب الإمدادات المحدودة. وفي الوقت نفسه، قدمت أسعار النفط الثابتة الدعم لأسعار الزيوت النباتية.

الجدول ١: أسعار الحبوب الأسبوعية (دولار أمريكي/طن متري) في ١ ديسمبر ٢٠٢٠ (المصدر: منظمة الأغذية والزراعة)

	اعتبارا من ١ ديسمبر ٢٠٢٠	قبل شهر واحد	قبل عام واحد
القمح (الولايات المتحدة رقم ٢، الشتاء الأحمر الثابت)	261	276	221
الرز (التايلاندي B 100%)	529	488	n.a
الذرة (الولايات المتحدة رقم ٢، أصفر)	191	191	166

التجارة العالمية

وعلى الرغم من المخاوف بشأن تأثير الوباء على حركة البضائع والسلع عبر الحدود، فقد أثبتت سلاسل الإمداد الغذائي الدولية أنها قادرة على الصمود حتى الآن. تم رفع معظم الحظر المؤقت على الصادرات الغذائية. وتم الإبلاغ عن بعض الاختناقات في سلسلة التوريد في النقل ، لا سيما أن القيود المفروضة على الحركة منعت الأفراد الذين يخدمون سفن الحاويات أثناء التناوب ، مما أدى إلى استنفاد الموظفين من خدمة حاويات النقل بالتناوب، مما أدى إلى تعب وإنهاك الموظفين. وقد تأثرت تجارة بعض الأغذية، ولا سيما المنتجات الموسمية الطازجة (التي كثيرا ما تنقل في مخزن /عنابر شحن البضائع لطائرات الركاب)، بسبب إلغاء الرحلات الجوية. وبالإضافة إلى ذلك، أدت زيادة الضوابط وعمليات المراقبة الحدودية المكثفة والحاجة إلى تغيير السائقين على الحدود، أو الشحن و نقل البضائع من شاحنة الى اخرى، أدى إلى حدوث تأخير في وصول البضائع.

ولكن وعلى الرغم من استمرار انخفاض قيمة الريال الإيراني والليرة التركية، انخفضت واردات العراق من إيران وتركيا إلى مستويات أقل بكثير، حيث قدرت بنحو 2.4 ,2.8 مليار دولار على التوالي خلال الفترة بين نيسان/ أبريل وآب/ أغسطس 2020. وكان هذا نتيجة لإغلاق الحدود في آذار/مارس، وتطبيق الضوابط الأخيرة لمراقبة الحدود لوقف التهريب، وحظر الاستيراد من جانب الحكومة على بعض المنتجات الاستهلاكية، بما في ذلك 23 سلعة زراعية 5. وسيستمر الوضع في التطور مع انخفاض قيمة الدينار العراقي.

وقد شكل الإغلاق المؤقت للحدود مع إيران والكويت والمملكة العربية السعودية تحديا في إيجاد مصادر بديلة في سلسلة التوريد لبعض المواد الغذائية. وقد فرضت عمليات الإغلاق ضغطا إضافيا على المعابر الحدودية التي ظلت مفتوحة، وهي: إبراهيم خليل (بين إقليم كردستان وتركيا)، وطريبيل (بين العراق والأردن)، وميناء أم قصر في الجنوب. وقد ظلت هذه المعابر تعمل بكامل طاقتها؛ ومع ذلك، يتم فرض تدابير صارمة للتخفيف من تأثير كوفيد-١٩ مما يؤدي الى الاستمرار في التسبب في طوابير انتظار وأوقات نقل طويلة.

وحتى كتابة هذا التقرير، تم فتح معظم المعابر الحدودية الرسمية. أغلقت الحكومة حدوداً "غير رسمية" للحد من التهريب.

الحالة المالية والنقدية (الضغوط)

وقد أدى اعتماد العراق على النفط إلى زيادة عدم استقراره الاقتصادي الحالي وارتباطه عن الاستثمارات الكبيرة في قطاعات أخرى، بما في ذلك الزراعة. وتتوقف التوقعات الاقتصادية للبلد على انتعاش أسواق النفط العالمية. ولذلك، من المتوقع أن يستمر الضغط المالي الناجم على أسعار النفط قائماً خلال هذه الجائحة وحتى بداية الانتعاش الاقتصادي العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، ما تزال قدرة قطاع الرعاية الصحية على التصدي للجائحة مقيدة. وما يزال قطاع الصحة يعاني من نقص التمويل إلى الخارج، مما يقلل من فعالية الاستجابة.

أدى انخفاض الطلب العالمي على الطاقة وخفض منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)+ الإنتاج إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي للنفط العراقي بنسبة 10.4% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2020 [6]. ومنذ ذلك الحين، انخفض إنتاج النفط ليصل إلى أدنى مستوى له في خمس سنوات عند 3.58 مليون برميل يومياً في آب/ أغسطس 2020، وكان انخفاض النشاط الاقتصادي أكثر وضوحاً في قطاع الخدمات، الذي تقلص بنسبة 20.7% على اساس سنوي في الربع الثاني، بعد تطبيق عمليات الإغلاق وحظر التجول في آذار/ مارس 2020. وأدى هذا الانكماش الحاد إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 9.2% على اساس سنوي في النصف الأول من عام 2020. واعتبارا من أيلول/ سبتمبر 2020، أظهرت بيانات التنقل الجغرافي أن النشاط في مناطق العمل قد تحسن جزئيا إلى نحو 20% أقل من مستوياته ما قبل كوفيد-١٩.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، وبحسب وزارة النفط، قام العراق بتصدير 81.2 مليون برميل من النفط الخام (ثمانية ملايين برميل أقل من تشرين الأول/ أكتوبر)، مع إيرادات إجمالية أقل قليلا من 3.4 مليار دولار أمريكي. وبلغ متوسط الصادرات العراقية 2.7 مليون برميل يوميا في تشرين الثاني/نوفمبر مقابل 2.9 مليون برميل يوميا في تشرين الاول/اكتوبر.

وبلغ الانخفاض في الإيرادات الحكومية 47.5% على أساس سنوي في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020، ومع ذلك ظلت النفقات مرتفعة عند 21.8% من اجمالي الناتج المحلي بسبب الحصة الكبيرة من فواتير الأجور العامة والمعاشات التقاعدية. وقد ضغطت هذه الميزانية القاسية والصارمة على احتياجات التمويل الحكومية، التي تقدر بعجز كبير بنسبة 25.8% من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية عام 2020. وبدأت الحكومة سعيها في اتخاذ تدابير تدعيم من خلالها وقف الإنفاق التقديري بما في ذلك البرامج المؤيدة للنمو مثل تلك المرتبطة برأس المال البشري وتقديم الخدمات العامة (بما في ذلك نظام التوزيع العام للحصص الغذائية (البطاقة التموينية)، وركزت جميع الموارد المتاحة على دفع فاتورة أجور العاملين في القطاع العام والمعاشات التقاعدية.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، أقر البرلمان العراقي قانون عجز التمويل، الذي يخول الحكومة اقتراض 12 تريليون دينار عراقي من أطراف داخلية وخارجية في محاولة لدفع رواتب موظفي الدولة، والتي تأخرت قرابة الشهرين. وقدمت الحكومة مشروع القانون إلى البرلمان لاقتراض أكثر من ثلاثة أضعاف هذا المبلغ، الذي خفضه البرلمان إلى 12 تريليون دينار عراقي لتغطية نفقات و رواتب أربعة ملايين موظف حكومي حتى نهاية عام ٢٠٢٠ [7]، ونحو ١١٪ من المواطنين هم من موظفي القطاع العام (حكوميون) يتقاضون رواتب من الحكومة تقدر بنحو 6 تريليون دينار عراقي شهرياً. تحتاج الحكومة الى نحو 7.5 تريليون دينار عراقي شهرياً لإدارة النفقات التشغيلية والرواتب.

وهذه إيرادات لا يمكن تحقيقها في بيئة أسعار النفط الحالية، التي من المرجح أن تظل دون سعر التعادل (58 دولاراً للبرميل) اللازم لتغطية بندي الإنفاق الرئيسيين للرواتب والمعاشات التقاعدية. كما أن الافتقار إلى الحيز المالي له آثار سلبية على النمو، وقدرة الحكومة على توفير حافز للاقتصاد والتخفيف من أثر الوباء. وتخلق الاحتياجات المالية المرتفعة تحديات كبيرة لموازين الاقتصاد الكلي في البلد، وتضغط على احتياطيات البنك المركزي. وكان تأثير تخفيض قيمة الدينار العراقي بنسبة 18% في كانون الأول / ديسمبر 2020 الهدف منه هو المساعدة في سد الفجوة في الميزانية والتي بلغت 80 تريليون دينار عراقي. وسيجري تحليل الأثر في التقرير التالي.

انخفضت النفقات الحكومية على السلع والخدمات (المشتريات الحكومية) بنسبة كبيرة بلغت 40.2% على أساس سنوي في أغسطس /آب 2020. ولوحظت تخفيضات شديدة في الاستثمار العام. بلغت النفقات الرأسمالية والاستثمارية في آب/ أغسطس 2020 فقط 5.4% ,2.2% من أهداف الميزانية الخاصة بها لعام 2020، وهي معدلات تحقيق أقل بكثير من الفترة ذاتها من عام 2019. إن اتساع وعمق التحديات الاقتصادية يبرزان الحاجة الملحة إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي طال انتظارها.

وقد أدى العجز المالي المتزايد منذ عام 2019 إلى زيادة ضغوط التمويل وساهم في نمو رصيد الدين العام الحالي. ومع عدم إمكانية الوصول إلى أسواق الائتمان الدولية، يتم تحويل العجز بشكل أساسي إلى نقود من خلال تأمين التمويل من خلال البنك المركزي العراقي وبدرجة أقل من قبل البنوك المملوكة للدولة. إن الاعتماد على التمويل المحلي يزاحم التمويل من القطاع الخاص ويضع ضغوطا على سعر الصرف.

وبلغ الدين العام العراقي 46.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019، ونظراً لمستويات العجز والتباطؤ في النمو، فقد بلغ 68.3% من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ [8]. وتواجه إدارة الديون والمالية العامة تحديات كبيرة منها عدم وجود ميزانية تم التصديق عليها بالكامل في عام ٢٠٢٠. وأقر مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر 2020 مشروع ميزانية لعام 2021. كما أن تزايد حجم الدين المحلي، وهو قصير الاجل، يزيد أيضا من خطر إعادة التمويل. وتتألف نسبة كبيرة من الديون القائمة والأسهم المضمونة (52 ٪ في عام 2019) من مصادر خارجية يعزى لنحو 9 % منها إلى الديون الخارجية القديمة والمستحقة منذ قبل عام 1990.

وفي سبتمبر/أيلول 2020، طلب البنك المركزي العراقي من البنوك أيضاً تعليق عمولات فرض الرسوم على معاملات الدفع الإلكتروني لمدة ستة أشهر وتوفير مرونة بشأن القروض بما في ذلك تمديد آجال الاستحقاق وخفض أسعار الفائدة. ولتشجيع استخدام المدفوعات الإلكترونية بدلاً من النقد، أصدر البنك المركزي العراقي لوائح طوارئ تبسط متطلبات "اعرف عميلك" (KYC) التي تسمح للمواطنين العراقيين بفتح محافظ إلكترونية من المنزل باستخدام بطاقاتهم التعريفية الحالية (البطاقة الشخصية). وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق حملة إعلامية خلال الربع الثاني لتثقيف وتوعية المواطنين حول الفوائد الصحية والراحة لاستخدام المدفوعات الإلكترونية.

وساهمت التدابير التي نفذتها السلطات النقدية في تحقيق نمو حاد في ائتمان القطاع المصرفي المقدمة إلى القطاع الخاص وفي عرض النقد في النصف الأول من العام. ومنذ منتصف عام 2019، تسارع نمو الائتمانات للقطاع الخاص مع انخفاض الإنفاق العام الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الائتمان من القطاع العام مما جعل القطاع المصرفي يتمتع بمزيد من الموارد لتقديم الائتمانات إلى بقية جوانب الاقتصاد. وقد تسارع هذا الاتجاه مع اتخاذ تدابير نقدية ذات صلة بـ كوفيد-١٩ في النصف الأول من عام 2020. وقبل انتشار الوباء، كان تسهيل الائتمان للقطاع الخاص ضعيفًا بسبب ارتفاع الطلب على الائتمان في القطاع العام (المؤسسات والشركات المملوكة للدولة) مما أدى إلى مزاحمة القطاع الخاص إلى جانب القيود الهيكلية للقطاع المصرفي الموجه نحو المؤسسات المملوكة للدولة.

سجل التضخم الأساسي 0.4% وارتفاعه بنسبة 0.5% في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020 على أساس سنوي. وظل التضخم منخفضا بسبب انخفاض الواردات وضعف الطلب. وكانت أعلى زيادة في أسعار المستهلك في مجالي الصحة والتعليم، مما يعكس ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات خلال فترة الإغلاق. شهدت الأغذية والإسكان والمرافق العامة اتجاهًا انكماشيًا في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020 حيث أصبحت الواردات أرخص وتراجع الطلب بشكل خاص لاسيما مع تأقلم الضيافة وصناعة الأغذية والمشروبات مع الإغلاق وانخفاض الطلب على الطعام خارج المنزل.

الإصلاحات الهيكلية المخطط لها

ان التخفيضات الحالية في الاستثمار العام والبرامج المؤيدة للنمو هي تدابير قصيرة الأجل لتهدئة الوضع المالي، ولكن لا يمكن الاستمرار فيها على المدى المتوسط نظرا لما لها من آثار وتداعيات على النمو والفقر. وقد اعدت الحكومة الورقة البيضاء [9] للإصلاح والتي تم تقديمها في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠، مخططاً لأكثر من ٢٠٠ إجراء إصلاحي قابل للتنفيذ والتي إذا تم تنفيذها بشكل صحيح فيمكن أن يمثل نقطة تحول بالنسبة للعراق.

وتحدد الورقة البيضاء للإصلاح هدفين استراتيجيين: (١) بدء برنامج إصلاح فوري لمعالجة العجز في الميزانية، وإيجاد مجال مالي يتيح الوقت لعملية تنفيذ إصلاحات أخرى أوسع نطاقا على المدى المتوسط؛ و (٢) وضع الاقتصاد والميزانية الاتحادية على مسار مستدام. وتتوقع الورقة البيضاء للإصلاح أن الأهداف القصيرة والمتوسطة الأجل والإصلاحات المرتبطة بها سيتطلب تنفيذها ما بين ثلاث وخمس سنوات.

وتعتمد برامج الإصلاح المحددة في الورقة البيضاء على خمس ركائز رئيسية هي:

١. **تحقيق الاستقرار المالي المستدام**؛ تشمل الإصلاحات الرئيسية خفض العجز من 20% إلى 3% من إجمالي الناتج المحلي والإنفاق على الرواتب من 25% إلى 12,5% من الميزانية الاتحادية، وتحصيل تعريفة الكهرباء من جميع المستخدمين على أساس السعر الحقيقي للوقود في الأسواق العالمية؛ استرداد وإعادة الأموال المهربة والمسروقة في العراق، وزيادة الإيرادات من الجمارك والضرائب، وإصلاح صندوق المعاشات التقاعدية العراقي، والانتقال إلى إنهاء دعم الميزانية الاتحادية تدريجياً، وإصلاح أنظمة الإدارة المالية، ومراجعة سعر صرف الدولار مقابل الدينار (ثم تخفيض قيمته في ديسمبر/كانون الأول 2020)

٢. **تنفيذ إصلاحات استراتيجية وخلق فرص عمل مستدامة**، بما في ذلك تحديث القطاع المالي وإعادة تأهيله؛ تحديث وتأهيل النظام المصرفي ودعم تطوير المصارف الخاصة وإصلاح المصارف الحكومية وإدخال وتفعيل النظام المصرفي الأساسي في مصرفي الرافدين والرشيد. الإسراع في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية؛ إنشاء أسواق تداول جديدة، مثل سوق السلع وسوق صرف العملات (الفوركس) دعم القطاعات التي تحرك الاقتصاد، مثل الزراعة والنفط والغاز؛ إنشاء صندوق لدعم القطاع الخاص، وتبسيط الإجراءات، وتقديم مساعدات أخرى غير مالية؛ خلق فرص عمل في القطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الشركات الصغيرة والمتوسطة)؛ واعتماد استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب تربط النتائج التعليمية بالحاجة المستقبلية لسوق العمل.

٣. **تحسين البنية التحتية الأساسية**، بما في ذلك زيادة فعالية وتحسين أداء جميع أجزاء قطاع الكهرباء في العراق؛ تطوير البنية التحتية الرقمية في العراق، بما في ذلك بدء تشغيل شبكة اتصالات الجيل الرابع 4G المتقدمة والاستعداد لإدخال تكنولوجيا الجيل الخامس 5G. تحديث الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع النقل، وتشجيع الاستثمار الخاص في النقل؛ تطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة في العراق.

٤. **توفير الخدمات الأساسية وحماية الفئات الضعيفة أثناء عملية الإصلاح وبعدها**، بما في ذلك تحسين إمدادات المياه لكل من مشاريع مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي الكاملة؛ بناء 1 000 مدرسة جديدة خلال فترة برنامج الإصلاح؛ إصلاح نظام الضمان الاجتماعي، وإنشاء نظام تقاعد موحد ومستدام ماليا لجميع العراقيين سواء في القطاع العام أو الخاص أو التعاوني أو المختلط؛ استكمال وتنفيذ مشروع قانون التأمين الصحي لضمان حصول جميع العراقيين على الخدمات الصحية الأساسية.

٥. **تحسين الحوكمة وإدخال تغييرات على الإطار القانوني لتمكين المؤسسات والأفراد من تنفيذ الإصلاحات**، بما في ذلك مراجعة وتعديل الإرشادات والتوجيهات الرسمية المتعلقة بالعقود الحكومية؛ – إدخال أنظمة الإدارة الإلكترونية لتعزيز الرقابة على التعاقد الحكومي وتحصيل الضرائب والجمارك؛ العمل مع منظمات دولية متخصصة في مجال التحقيق لإعادة مبالغ كبيرة من الأموال المهربة خارج العراق، وإدخال نظام حوكمة إلكترونية في مجال المقاولات الحكومية وتحصيل الضرائب والجمارك؛ – استكمال مشروع إنشاء مركز المعلومات الوطني لتسهيل إدخال الخدمات الإلكترونية الحكومية للمواطنين، وأتمتة إجراءات الحصول على الوثائق الأساسية مثل الجنسية وجوازات السفر، والحصول على المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي؛ إدخال التوقيعات والمعاملات الإلكترونية في جميع أنحاء نظام الإدارة العامة والتخلص التدريجي من المعاملات الورقية.

ونُشرت خطة تنفيذ مفصلة للورقة البيضاء للإصلاح لتحديد العملية المطلوبة وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين ووضع جداول زمنية وآليات للرصد والمراقبة.

وهناك مكاسب اقتصادية كبيرة يمكن تحقيقها من تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي طال انتظارها. ويذكر البنك الدولي أن مثل هذه الإصلاحات، التي كان عام 2019 بمثابة خط أساس، يمكن أن تضيف ما يصل إلى 58,4٪ إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العراق. ويتوقف النجاح النهائي لهذه المبادرة الإصلاحية على الإرادة السياسية الحازمة وحشد الدعم الشعبي لإخراج العراق من حالة الضعف والهشاشة التي ظل يتصارع معها لفترة طويلة.

الإعانات والحماية الاجتماعية

تشير التقديرات إلى أن الفقر في العراق، حتى في ظل سيناريو الأثر الحميد (انخفاض القيود المفروضة على التحركات وانخفاض التأثير على أسعار النفط)، سيزداد في الأجل القصير بنسبة 7 - 14 % [١٠]، وهذا يعني أن 2.7 إلى 5.5 مليون عراقي سيصبحون فقراء حديثا بسبب الأزمة المزدوجة المتمثلة في انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد –١٩، بالإضافة إلى 6.9 مليون شخص من فقراء قبل الأزمة .

ومع استمرار انتشار الوباء، تواجه الحكومة المهام الصعبة المتمثلة في محاولة احتواء الفيروس وحماية صحة الناس وإعادة تشغيل الاقتصاد المتداع. وقد يؤدي تخفيض رواتب موظفي القطاع العام والمعاشات التقاعدية إلى دفع ما بين 0.4 و 1.7 مليون عراقي إضافي إلى الفقر.

وقد اكتشفت دراسة البنك الدولي واليونيسيف في عام 2020 [11] آثار الفقر الناجمة عن التغيرات المتمثلة في أسعار المواد الغذائية ودخل العمل في إطار سيناريوهين للتأثير الاقتصادي – مع حدوث تخفيضات في أجور القطاع العام أو بدونها. وسيكون العبء المزدوج المتمثل في زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة 20 % وانخفاض الدخل في سوق العمل ثقيلاً في العراق. وعلى الصعيد الوطني، [12] سيزداد الفقر بنسبة 14.4 و13.1 و8.9 % في إطار سيناريوهات حظر التجول التام و المتوسط – المنخفض او جزئي– منخفض وعلى التوالي.

ونظراً إلى أن جزءاً كبيراً من السكان من الذين هم بالفعل في حالة ضعف او هشاشة (فوق خط الفقر مباشرة) قد دخلوا في الأزمة، فإن مناطق الوسط والشمال ستشهدان أعلى نسبة زيادة في الفقر. وسترتفع معدلات الفقر بنسبة 10,2-17.2 و10.5–14.8 نقطة مئوية.

في الوسط والشمال على التوالي. وعلاوة على ذلك، سيشهد إقليم كردستان وقوع نسبة كبيرة من سكانه في حالة الضعف والهشاشة؛ وستزداد معدلات الاقتراب من الفقر بنسبة 14.8 و14.5 و11.3 %في إطار السيناريوهات الاقتصادية الثلاثة على التوالي.

ومع وجود عدد كبير من السكان والعديد من الأسر بالقرب من دائرة فقر الأزمة، ستستضيف المنطقة الوسطى نحو 42-46% من مجموع الفقراء الجدد في البلاد. وفي حين أن إقليم كردستان الذي يشكل 4.2٪ فقط من إجمالي الفقراء في العراق في ٢٠١٧–٢٠١٨، إلا أن الإقليم سيستضيف عدداً أكبر بكثير من الفقراء الجدد بنسبة تتراوح (بين 6.5 و10.3%). وفي المقابل، فإن المناطق الشمالية والجنوبية سيكون معدل تركيز الفقراء الجدد أقل مقارنة بـ 39.6 و 32.6 % من الفقراء الذين تمت استضافتهم قبل الأزمات.

ومن الناحية الجغرافية، فإن الاصلاحات مثل خفض الأجور بشكل عام من شأنها أيضا أن تزيد من نسبة الفقر أكثر نظرا لارتفاع نسبة . وفي الوقت الراهن، ستعاني الأسر الفقيرة في الشمال والجنوب المزيد من حالة الفقر.

وقد نفذت السلطات مجموعة من التدابير لمعالجة تأثير كوفيد – ١٩ على الاقتصاد. قدمت وزارة المالية مساعدات نقدية فورية بقيمة 50 مليار دينار عراقي لوزارة الصحة لتمكينها من تقديم الدعم اللازم للمواطنين. وقد تم تقديم دعم تمويلي إضافي بقيمة 37 مليون دولار لوزارة الصحة من صندوق أنشأه البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية. كما أطلقت السلطات برنامج "منحة " في عام 2020، لمساعدة المواطنين المتضررين من أزمة فيروس كورونا والذين لا يتلقون أي راتب أو دخل من الحكومة (بما في ذلك برنامج التحويلات النقدية الحالي الذي تديره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية). ويقدم برنامج منحة مبلغ شهري يبلغ 000 30 دينار عراقي إلى نحو 10 ملايين مواطن.

٣. توفر
الغذاء

انتاج الغذاء

وعلى الرغم من التحديات المالية وغيرها من التحديات التي تواجه الاقتصاد، فقد أثبت القطاع الزراعي قدرته على الصمود أمام الصدمات وواصل تقديم الخدمات. ومن بين الشواغل الرئيسية التي أعرب عنها ارتفاع التكاليف التي يفرضها موردو المدخلات وقدرتهم المحدودة على تسويق منتجاتهم، ويرجع ذلك في معظمه إلى القيود المفروضة على التنقلات، ولا سيما بالنسبة لصغار المزارعين. واستمر تفشي بعض الآفات الزراعية في البلد، بما في ذلك "حفار ساق الذرة"، وسوسة النخيل الحمراء في البصرة والقوارض في النجف والديوانية. وتمت السيطرة على تفشي هذه الآفات وتم الحد من تأثيرها.

وقد اختتم موسم حصاد القمح والشعير الشتويين، وهما أهم محصولين من الحبوب في العراق، في حزيران/ يونيو. وبحلول نهاية آب/أغسطس، تم تخزين ما يقارب ٥,١ مليون طن من القمح من قبل الشركة العامة لتجارة الحبوب التابعة لوزارة التجارة (أكثر بنحو 500,000 طن عن العام السابق) لتسليمها لنظام التوزيع العام للحصص الغذائية (البطاقة التموينية).. وفي إقليم كردستان، تلقت الصوامع الحكومية كامل المخصصات البالغ 000 390 طن. ووفقاً لحكومة كردستان، تم تقدير إنتاج القمح في عام 2020 بنحو 2.43 مليون طن، فيما بيع الباقي في السوق المحلية أو تم تخزينه. وعلى غرار السنوات السابقة، كانت المحافظات الأربع الأولى المنتجة للقمح هي نينوى وصلاح الدين وواسط وكركوك. وعلى الرغم من أن الحكومة سعت جاهدة لدفع مستحقات المزارعين بشكل أسرع مما كان عليه في الماضي، إلا أن التقارير تشير إلى أن البعض لم يتلق الراتب حتى أكتوبر/ تشرين الأول 2020، على الرغم من أنها كانت تستعد بالفعل لموسم المحاصيل الجديد.

وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء [١٣] إلى أنه في عام 2020، تم حصاد نحو 1.76 مليون طن من الشعير، أي أكثر بقليل من 1.52 مليون طن عما تم حصاده في عام 2019. وتقوم الحكومة بشراء الشعير ثم إعادة بيعه كعلف لمزارعي الدواجن [١٤]، وتقوم وزارة الزراعة بدعم 50٪ من تكاليف شعير العلف لأصحاب الثروة الحيوانية والسمكية على أساس حجم القطيع المسجل، وكذلك معالجات الأعلاف [15]، وتوزع وزارة الزراعة علف الشعير المدعوم لمربي الأغنام والماعز، ومربي الجاموس والبقر، وأصحاب الإبل ومزارع الدواجن والأسماك. وتم وضع خطة توزيع لجميع مربي الماشية ومصانع الأعلاف (أسعار مدعومة بنسبة 50 %) استناداً إلى إنتاجهم وقدراتهم الاستيعابية. في الأصل، اشترت الحكومة الشعير من المزارعين بسعر مدعوم للغاية (460,000 دينار عراقي لكل طن). [16]

وفي الجدول الزمني للمحاصيل، تم حصاد الرز والذرة بين تشرين الأول/أكتوبر ومنتصف كانون الأول/ديسمبر. وقد تم زراعة القمح والشعير الشتويين للحصاد اعتباراً من أيار/ مايو 2021 بين أكتوبر/تشرين الأول وكانون الأول/ديسمبر، وذلك حسب توافر رطوبة التربة. تغطي الحبوب ما يصل إلى 80% من المساحة المزروعة في البلاد.

يقيس مؤشر الغطاء النباتي الطبيعي (NDVI) اختلاف "خضرة" الغطاء الأرضي ويستخدم كبديل للإشارة إلى كثافة الغطاء النباتي وصحته. وتتراوح قيم مؤشر الغطاء النباتي من +1 إلى 1–، مع قيم إيجابية عالية تقابل الغطاء النباتي الكثيف والصحي، وقيم منخفضة و/أو سلبية التي تشير إلى سوء أحوال الغطاء النباتي أو الغطاء النباتي المتناثر.

ويشير شذوذ مؤشر الغطاء النباتي الطبيعي إلى التباين في المتوسط الطويل الأجل، حيث تدل القيمة الإيجابية على تحسن أحوال الغطاء النباتي مقارنة بالمتوسط، بينما تشير القيمة السلبية إلى سوء أحوال النباتات نسبياً. اعتباراً من العقد الأول من كانون الأول / ديسمبر 2020، كانت ظروف الغطاء النباتي في جميع أنحاء العراق مواتية بشكل عام، على الرغم من وجود جيوب محلية تقل عن المتوسط (الشكل ٢).

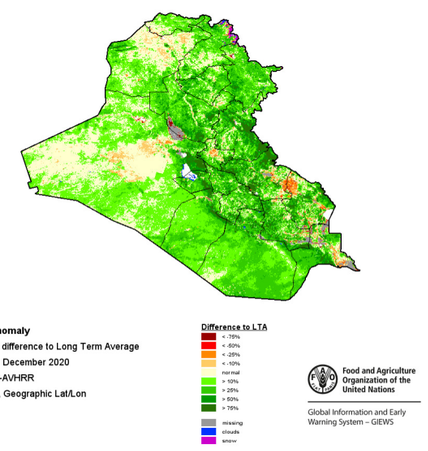

ووفقاً لوزارة الزراعة والموارد المائية التابعة لحكومة إقليم كردستان، تم زراعة ما يقرب من 20,000 دونم مع الرز في الاقليم، مع توقع أن يبلغ الحصاد نحو 15,000 طن، مقارنة بـ 10,000 طن في عام 2019، على حساب هطول الأمطار الكافي [17]. وتشير التقارير إلى أن معظم الرز في إقليم كردستان يباع عند بوابة المزرعة. كيس واحد يحتوي على 16 كغم من الرز الصدري (الحبوب الطويلة) يباع بنحو 55,000 دينار عراقي. وينتج إقليم كردستان 6% من الرز المباع في المنطقة.

وفي أماكن أخرى من البلد، قدرت وزارة الزراعة محصول الرز بمستوى فوق المتوسط بنحو 000 164 طن من مساحة مزروعة تبلغ 750 144 دونما موزعة في مناطق الشامية وغماس والمهناوية والصالح والشنافية.

شكل رقم ٢: شذوذ مؤشر الغطاء النباتي الطبيعي

ومن المقرر أن تتسلم الشركة العامة لتجارة الحبوب كامل إنتاج الرز المسوق حيث يمكن استيعاب نحو 132 ألف طن في صوامع المحافظات. وفي المجموع، تمت زراعة نحو 000 75 هكتار بالذرة.

وفي حين أن تسويق الرز لم يواجه أي تحديات كبيرة، أفاد مزارعو البطاطا في إقليم كردستان بأن القيود المفروضة على الحركة لاحتواء انتشار "كوفيد – ١٩" حالت دون وصولهم إلى أسواقهم الرئيسية في المحافظات الجنوبية خلال 2020. ويتجاوز العرض في الاقليم الطلب على نحو ثلاثة أضعاف، حيث يتم استهلاك ما يقارب 000 90 طن من البطاطا مقارنة بإنتاج يبلغ نحو ثلاثة أضعاف هذه الكمية. يدفع المزارعون الذين يخزنون منتجاتهم ما يصل إلى 100 ألف دينار يومياً للتخزين البارد. في أواخر سبتمبر/أيلول، اندلعت احتجاجات المزارعين في أربيل ضد استيراد البطاطا من سوريا وإيران على الرغم من الحظر المفروض على واردات البطاطا منذ أغسطس/آب 2020، لحماية المزارعين المحليين. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2020، كانت البطاطا في إقليم كردستان تُباع بنحو 500 دينار عراقي للكيلوغرام، مقابل 200 دينار عراقي في سبتمبر/أيلول، مع تكثيف الجهود لمنع دخول البطاطا من إيران وتركيا إلى السوق.[18]

وفي حين أن الطقس كان مؤاتيا لإنتاج الحبوب والبطاطا في إقليم كردستان، ولكن الأمطار التي هطلت مبكرا أثرت على تربية النحل.

ومع تصاعد الضغوط المالية، نقلت الحكومة جزءاً من الميزانية غير المستخدمة من وزارة التجارة إلى وزارة الزراعة من أجل تمويل دعم البذور والمدخلات لموسم زراعة القمح والشعير الشتوي. وأعطى مجلس الوزراء الأولوية لتوفير المدخلات الزراعية للمزارعين، استعدادا لموسم الزراعة الشتوية، والوفاء بالالتزامات المالية المستحقة للمزارعين التي على عاتقهم.

وتشمل قرارات المجلس ما يلي: (1) تحويل التزامات الديون المستحقة على وزارة الزراعة ووزارة التجارة إلى المزارعين مقابل إنتاجهم من القمح والشعير إلى المصرف الزراعي التعاوني المملوك للدولة، والذي بدوره سيخصم مدفوعات القروض المستحقة على المزارعين إلى المصرف وتحويل الرصيد المتبقي إلى المزارعين؛ (2) تأجيل مدفوعات الفائدة المستحقة على أصل القروض المستحقة على المزارعين للمصرف الزراعي التعاوني؛ (3) فتح حسابات مصرفية زراعية في المصرف الزراعي التعاوني للمزارعين الذين يزرعون المحاصيل الاستراتيجية؛ (4) تحويل المدفوعات المستقبلية المستحقة للمزارعين إلى هذه الحسابات؛ و(5)على وزارة الزراعة تزويد المزارعين بالبذور والأسمدة المدعومة، في حين تقوم وزارة التجارة بنقل التكاليف من ميزانيتها إلى وزارة الزراعة.

ومن أجل توزيعها على المزارعين في الموسم الزراعي 2021/2020، تلقت وزارة الزراعة نحو 450 ألف طن من بذور القمح، وللمرة الأولى منذ عام 2003، تم توزيع بذور الشعير المحسنة المنتجة محلياً. وحصل المزارعون المسجلون على 35 كغم من البذور للدرجة الاساسية، و40 كغم من البذور المسجلة، و٤٥ كغم من البذور المعتمدة [19]. ووافقت وزارة الزراعة على حجم المساحات المزروعة ببذور عالية الجودة (40 دونماً كحد أدنى)، وستساهم في دعم نحو 70% من تكاليف المدخلات لموسم زراعة القمح والشعير لجميع المزارعين المسجلين في وزارة الزراعة. وتم تسليم البذور إلى جانب الإمدادات الزراعية لمزارعي القمح والشعير في تشرين الأول/أكتوبر.

وما يزال معظم إنتاج الحبوب (بعليا) يعتمد كليا على الامطار، حيث أن عدم كفاية البنية التحتية للري وتكاليفها تحول دون التوسع في استخدامه. وخففت الأمطار الغزيرة التي هطلت في تشرين الثاني/نوفمبر من المخاوف من الجفاف في أوائل الموسم. اعتبارا من العقد الأول من كانون الأول/ديسمبر 2020، استمرت زراعة الحبوب الشتوية، ولا سيما القمح والشعير، في ظل ظروف مناخية مؤاتيه.

وهناك احتمال كبير بأن تكون كميات الأمطار التراكمية في موسم الشتاء 21/2020 في أجزاء من البلد أقل من المتوسط ناجم ذلك عن ظروف (النينيا) [20] (ارتفاع درجات الحرارة)، ويمكن للتوزيع الجغرافي غير المتكافئ للأمطار عبر البلدان أن يزيد من تأثير الأحوال الجوية الجافة في بعض المناطق، ويعوض جزئيا أثر أنماط الطقس الناجمة عن النينيا على اجمالي الإنتاج، لا سيما إذا تزامن توقيت هطول الأمطار مع مراحل النمو الحرجة. ومن المرجح أيضا أن يؤدي انخفاض هطول الأمطار إلى تقييد توافر

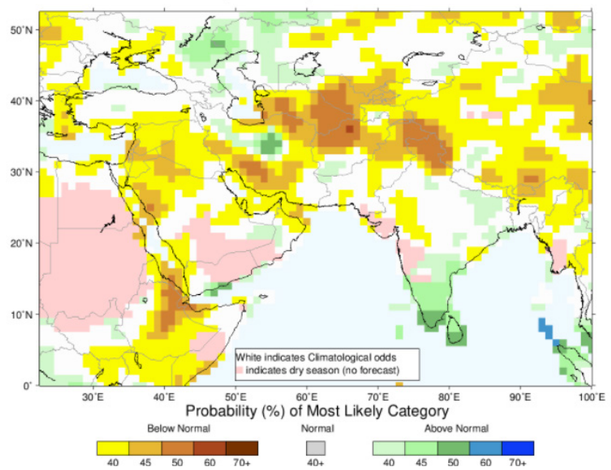

شكل رقم ٣ [٢١]: توقعات احتمالية متعددة النماذج لهطول الأمطار لشهر ديسمبر/ كانون الاول – يناير /كانون الثاني – فبراير/ شباط ٢٠٢١ ، الصادرة في نوفمبر ٢٠٢٠

ونظراً لتزايد ظاهرة ندرة المياه في البلاد، أعلنت وزارة الموارد المائية عن وضع خطة مشتركة مع وزارة الزراعة لتخصيص ورى المناطق المناسبة لزراعة محاصيل القمح والشعير والخضروات. وتهدف الخطة الوصول إلى ٥ ملايين دونم من المحاصيل مع الري بالمياه السطحية. وسجلت وزارة الزراعة انحرافات المزارعين عن الخطة الزراعية الصيفية المتفق عليها، والتي خصصت مناطق زراعة محددة لمحاصيل محددة، مع مراعاة توافر المياه وظروف السوق. وقد تمت زراعة أكثر من 3 ملايين دونم بالقمح والشعير بما يتجاوز التوزيعات و الحصص المتفق عليها. وستقوم الحكومة، من خلال وزارة التجارة ووزارة الزراعة، بسحب الدعم الحالي والمستقبلي من المزارعين المخالفين، مع إلغاء وزارة الزراعة الدعم للأسمدة المدعومة والبذور والمبيدات الحشرية[22]. ولا تشتري وزارة التجارة أيًا من الإنتاج بأسعار مدعومة ممن تجاوز المخصصات المتفق عليها.

وتغطي خطة الشتاء الزراعية لموسم المحاصيل 2021/2020 10 ملايين دونم، وهو ما يمثل انخفاضا

مقارنة بـ 15 مليون دونم في العام السابق، نظراً إلى انخفاض المياه المخصصة للزراعة في الموسم الحالي بنسبة 20 %. وفي محاولة لتحسين توافر المياه، تهدف الحكومة إلى التفاوض على بروتوكول للتعاون بين العراق وتركيا بشأن إدارة الموارد المائية لنهر دجلة [23] . تبلغ الخطة الزراعية الشتوية المقترحة لزراعة القمح في إقليم كوردستان العراق للموسم 2021-2020 ما مجموعه 3،585،018 دونم منها 2،976،147 دونم بعلية (ديمية) و 608،871 و على الري 608،871 دونما تعتمد.

واصلت منظمة الأغذية والزراعة تقييمها لتأثير كوفيد–١٩ على الإمدادات الغذائية من خلال إجراء مقابلات رئيسية مع المسؤولين الحكوميين وموظفي الإرشاد والمزارعين وبائعي المدخلات الزراعية. وأكد المسؤولون الحكوميون التزامهم بإيصال القرارات والإعلانات الحكومية ومشاركتها مع المزارعين في الوقت المناسب، باستخدام مجموعة متنوعة من القنوات، عادة ما تكون مزيجا من التبادلات الشخصية، ومراكز التنسيق والاتصال القروية، والعروض في مقر الوزارة، وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل.

ونتيجة لجائحة "كوفيد–١٩"، أفاد مسؤولون حكوميون بأن بعض المزارعين يعانون من انخفاض في أسعار البيع وكذلك في الكمية. ويعزى انخفاض أسعار البيع جزئيا إلى الوضع المالي الصعب للحكومة، الذي منعها من الشراء من المزارعين بأسعار مدعومة؛ وشملت الآثار الأخرى المدخلات باهظة الثمن. ومع ذلك، أكد أكثر من 60٪ ممن تمت مقابلتهم أن المزارعين لم يتأثروا بجائحة "كوفيد–١٩". ويعتقد نحو ثلث المستجيبين أن بعض المنتجين، مثل مزارعي المحاصيل الحقلية والخضروات، أكثر تأثرا من غيرهم. وأفاد أقل من 20 ٪ بأن نزاعات حول الوصول إلى الموارد الطبيعية وقعت في محافظاتهم، وأن معظمها يشير او يتعلق بالمياه. وقد تم تحديد الاحتياجات الملحة للمزارعين كمدخلات زراعية، ودعم مالي، وخدمات تسويقية، بما في ذلك دفع المستحقات غير المسددة للمزارعين في الوقت المناسب والمدخلات المدعومة.

واتفق العاملون في مجال الإرشاد بالإجماع على أن عملهم قد تأثر بوباء كوفيد–١٩ الذي تفشى في عام 2019. وألغيت الزيارات الميدانية، واستعيض عنها باستشارات عبر الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي. ووفقاً لوكلاء الإرشاد، فإن معظم المزارعين ما زالوا قادرين على تسويق منتجاتهم، وإن كان ذلك مع بعض التحديات، حيث تم تصنيف الوباء والاضطرابات الاقتصادية ضمن العوامل الثلاثة الأولى التي تؤثر على الإنتاج الزراعي. أما أولئك الذين لا يستطيعون تسويق منتجاتهم فقد فقدوا كميات كبيرة من المنتجات الغذائية بسبب عدم كفاية سعة التخزين. وقد أتم الإبلاغ عن أن معظم المسالخ تعمل بشكل طبيعي، في حين أن عمليات جمع الحليب في العديد من المراكز كانت جزئية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التلف.

وكان بائعو المدخلات الزراعية (الذين تتراوح اعدادهم بين ١ الى 100 بائع) يشغلون في الغالب محلات تجارية دائمة والتي فتحت أبوابها بشكل طبيعي أثناء فترة المسح والتقييم، حيث تقدم مفردات المنتجات نفسها التي كانت قائمة قبل الجائحة. ومع ذلك، كان معظم العملاء يشترون أقل من ذي قبل، والاستفسار عن إمكانية شراء المدخلات بالائتمان. وفي محاولة لحماية أعمالهم نظرا لانخفاض حجم المبيعات، قام البائعون بتمديد الائتمان. وأبلغ البائعون أيضا عن صعوبات في نقل البضائع، وبالتالي اضطروا إلى التكيف عن طريق تغيير موردیهم، على الرغم من زيادة التكلفة التي نقلوها بدورهم بعد ذلك إلى عملائهم. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، إلا أن عددا قليلا فقط من البائعين اعتقدوا أنهم قد يضطرون إلى الإغلاق في الأشهر المقبلة، على الرغم من أنه من الواضح أن قدرة التكيف لدى معظمهم قد تآكلت.

تم اجراء مقابلات مع أكثر من 300 مزارع (حيث بلغ متوسط الممتلكات 420 دونما؛ وكان أكثر من 70 % يزرعون أقل من 100 دونم). وأفاد أكثر من نصف المزارعين عن صعوبات في إنتاج المحاصيل في أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2020، مع ذكر مجموعة متنوعة من العوامل منها: عدم الحصول على الأراضي والوقود والمدخلات والأسواق وغير ذلك. ونتيجة لذلك، كان العديد من عوائد المحاصيل المتوقعة أقل مما كان عليه في السنوات الماضية، وأبلغ مربوا الماشية عن الصعوبات في الحصول على العلف والمراعي والخدمات البيطرية والمدخلات. وانخفض دخل معظم المزارعين مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وأفاد ما يقرب من نصف المزارعين الذين تمت مقابلتهم بأن دخلهم "انخفض كثيراً"، في حين قال 40% اخرون إن دخلهم "انخفض قليلاً". وتعزى هذه الانخفاضات في الإيرادات إلى انخفاض حجم المبيعات وانخفاض أسعار البيع على بوابات المزارع، حيث ظل الوصول إلى الأسواق مقيدا.

كما أفاد المزارعون في كثير من الحالات بعدم تلقيهم دعماً مالياً من الحكومة أو من جهات فاعلة أخرى قبل أو بعد تفشي وباء كوفيد–١٩. وقد زعم نحو 80% من المستجيبين أنهم لم يتلقوا أي مساعدات زراعية منتظمة من الحكومة قبل كوفيد–١٩، في حين أن 4% فقط تلقوا مساعدات حكومية و7% من المساعدات كانت من وكالات الإغاثة في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول.

وكانت المصادر الرئيسية لدخل المزارعين الذين تمت مقابلاتهم هي من بيع الماشية ومنتجات الماشية (58 %)، والتحويلات المالية (23 %) العمالة / الرواتب (11 %). ومن مصادر الدخل الأخرى من ضمنها المساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال المساعدة، والعمل الزراعي غير الرسمي. وأفادت نسبة كبيرة من المزارعين أن دخلهم من الإنتاج الزراعي قد انخفض كثيراً (47 %) من المزارعين. في حين أفاد 39% انخفاض صغير في الدخل نتيجة لتدابير التخفيف من كوفيد –١٩. وأفاد نحو ٥ ٪ عن زيادة في الدخول و8 % عن عدم حدوث أي تغيير خلال هذا الوباء.

وبعد إجراء مزيد من التحقيق في الانخفاضات الأخيرة في مبيعات المنتجات الزراعية، أفاد أكثر من 70 %من المزارعين بأنهم يواجهون صعوبات شملت القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق (29 %)، وأسعار المنتجين المنخفضة جدا (29 %)، وقلة الطلب من التجار التي كانت أقل من المعتاد (24 %) وارتفاع تكاليف النقل (13 %). ومن الأسباب الأخرى التي تمت ملاحظتها (5%) انخفاض المبيعات، وعدم القدرة على المنافسة وضعف الوصول إلى مرافق التخزين. وأشار تحقيق في أسعار السلع التي يبيعها المزارعون إلى أن أكثر من 70 ٪من الأسعار كانت أقل من المعتاد، مما أحدث أثرا سلبيا على المزارعين الذين يعتمدون على المبيعات الزراعية في دخلهم.

شكل رقم ٤: لأسباب المبلغ عنها للانخفاض الأخير في مبيعات المنتجات الزراعية

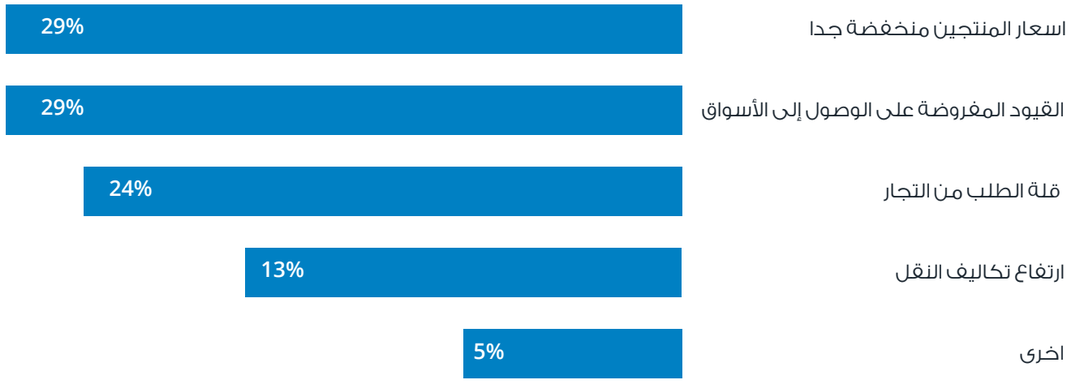

تجارة الأغذية والاحتياط الغذائي

وعلى الرغم من عدم الإبلاغ عن أي نقص مادي في السوق المحلية، كما أدت وفرة محاصيل القمح المحلية الى خفض الاحتياج لاستيراد القمح، فإن قانون عجز الميزانية المذكور في أعلاه الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 يمكن أن يفتح نافذة أمام وزارة التجارة للإعلان عن مناقصات دولية للرز والقمح [24]، كما يمكن استيراد الحبوب دون مناقصات صادرة من وزارة التجارة.

في الأشهر العشرة الأولى من عام 2020، استورد العراق نحو 851,000 طن من القمح ومنتجات القمح من تركيا، على غرار المستويات المستوردة في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٩، ولكن أقل بنسبة 20% عن الفترة الزمنية المقابلة لها في عام 2018 [25]. وكان الانخفاض النسبي أكثر وضوحا على الواردات التجارية من الأردن: في الأشهر العشرة الأولى من عام 2018 ، استورد العراق أكثر قليلا من 10,000 طن من منتجات القمح من الأردن ،بينما في الأشهر العشرة الأولى من عام 2020 كانت الكمية 3000 طن. وحتى الآن في عام 2020، لم تسجل أي واردات من الولايات المتحدة (في الماضي بلغ متوسط الوارد نحو 500,000 مليون طن) أو من كندا [26] .

وفي أغسطس 2020، وافق بنك التصدير والاستيراد الأمريكي (EXIM) على قرض بقيمة 450 مليون دولار أمريكي لمساعدة العراق في شراء السلع والخدمات الأمريكية، بما في ذلك الرز والمنتجات الزراعية الأخرى [27]، وتأتي هذه الاتفاقية في اعقاب مذكرة تفاهم بقيمة 5 مليارات دولار وقعتها الحكومة العراقية وبنك التصدير والاستيراد الأمريكي في أكتوبر/تشرين الاول 2019، لتحديد المشاريع المحتملة في العراق التي تتناسب مع معايير الشراء .[28]

بعد حصاد وفير من الشعير ومستويات مريحة من المخزونات المحلية الناتجة عن حوافز الأسعار المقدمة للمزارعين، تمت أول عملية بيع تصديري للشعير في الخريف، حيث دخل المصدرون في مزاد علني لبيع 700,000 طن من الشعير من موسم الحصاد الوفير لعام 2019. بدأ المزاد بسعر 125 دولار أمريكي/طن. ومن بين الدول التي تم الإبلاغ عن اهتمامها بشراء الشعير العراقي الهند وبنغلاديش ودول الخليج ودول المغرب العربي. كما قامت وزارة الزراعة بتسهيل تصدير 700 ألف طن من التمور من محافظات كربلاء وبابل وديالى والبصرة إلى عدد من الدول على الصعيد الدولي [29] .

يتم تعديل قائمة المنتجات التي ينطبق عليها حظر الاستيراد استنادًا إلى تقويم المحاصيل المحلية. فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر 2020، أزيلت الذرة الصفراء والرقي (البطيخ الأحمر) من القائمة منذ أن انتهى الحصاد المحلي. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قررت «حكومة إقليم كردستان» السماح باستيراد الطماطم، بعد زيادة الأسعار المحلية بسبب ارتفاع الطلب الموسمي. وتحظر القائمة حاليا استيراد العديد من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية بسبب وفرتها في الأسواق المحلية، بما في ذلك الخيار والباذنجان والعسل والثوم والتمور، فضلا عن البيض والدجاج والأسماك البحرية والنهرية المجمدة والمبردة. وينطبق الحظر على جميع المعابر الحدودية، بغض النظر عن تاريخ تصريح الاستيراد.

تأثير كوفيد –١٩ على قطاعي الأغذية والزراعة

لقد أثر الوباء سلباً على مستويات إنتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومبيعاتها بين يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول 2020. وقد أفادت سبع من عشرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات أن الإنتاج والمبيعات قد تأثرت سلباً بنسبة 53%، حيث أبلغ قطاع الأغذية والزراعة عن تأثير سلبي بنسبة 50%. تعافت قدرة الشركات على الاحتفاظ بالموظفين في نهاية عام 2020، بمتوسط زيادة بلغ 27% في إجمالي عدد الموظفين، مع احتفاظ قطاع الأغذية والزراعة بنسبة 21% من موظفيه.

انخفاض الإيرادات والخدمات المتاحة، وخطر الإغلاق

وشهدت الشركات الصغيرة والمتوسطة خفض إيراداتها الشهرية إلى النصف بحلول نهاية حزيران/ يونيو 2020. ومع ذلك، بدأت الإيرادات في الانتعاش بين حزيران/ يونيو ونهاية آب/ أغسطس 2020 بنسبة (198%). و في فترة ما قبل الجائحة في فبراير 2020 ، أبلغت الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأغذية والزراعة عن متوسط عائدات شهرية قدرها 6,582 دولارًا أمريكيًا ، والتي انخفضت بنسبة تزيد عن 50% إلى 2,870 دولارًا في المتوسط في حزيران/ يونيو. ومع ذلك، شهد القطاع تحسناً في الإيرادات الشهرية إلى ما متوسطه 3,509 دولار أمريكي (زيادة بنسبة 249%). كما اثر الوباء على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي شملتها الدراسة الاستقصائية في أبعاد أخرى كثيرة. وكانت أهم ثلاث قضايا في قطاع الأغذية والزراعة هي عمليات الإغلاق المؤقت (41 ٪)، وعدم دفع العملاء للفواتير (30 ٪) وانخفاض الاستثمارات (30٪). ومن القضايا الأخرى التي أوجدها فيروس كوفيد -١٩ مشاكل البنية التحتية وإفساد المواد الخام، وغياب الموظفين بسبب المرض أو رعاية الأطفال (8 ٪)، وزيادة الاختناقات الإدارية (8 ٪) إلى جانب عوامل أخرى.

الطلب على المدخلات والمبيعات

وكان لـ كوفيد -١٩ تأثير كبير على مدخلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومبيعاتها. وفي شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب 2020، واجه أكثر من نصف الشركات التي شملها المسح انخفاض مبيعاتها المحلية للمستهلكين. وواجه قطاع الأغذية والزراعة انخفاضاً بنسبة 52 ٪في المبيعات المحلية. وواجه نحو 24 ٪من شركات الأغذية والزراعة صعوبات في الحصول على المدخلات. وفي أيار/مايو 2020، انخفضت مبيعات ٧٥ ٪من الشركات في قطاع الأغذية والزراعة، بينما واجهت 53 ٪منها صعوبات في الحصول على المدخلات. ويمكن أن يعزى التحسن في إمكانية وصول الشركات الى المدخلات وزيادة المبيعات المحلية إلى تخفيف تدابير الإغلاق.

وشملت القضايا الأخرى التي تم الإبلاغ عنها انخفاض المبيعات للشركات (23 ٪) وصعوبة في استيراد المدخلات (10%). كما أبلغت بعض الشركات عن زيادة في المبيعات المحلية: الزراعة والأغذية (16٪)، التصنيع والمنسوجات (10 ٪). ويبدو أن الوباء لم يؤثر على سلسلة القيمة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبقيت المدخلات الأربعة الأكثر شيوعًا المستخدمة كما هي من أوائل أيار/ مايو 2020 إلى فترة جمع البيانات في آب/ أغسطس 2020 [30] .

مخاطر الإغلاق الدائم للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة

بينت أكثر من نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي شملتها الدراسة الاستقصائية عن خطر الإغلاق بشكل دائم. ولكن بين حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر 2020، شهدت جميع القطاعات تقريبا انخفاضا وتراجع في خطر الإغلاق إلى الأبد، مع الإبلاغ عن عدم وجود تغيير في قطاعي التعليم والتكنولوجيا فقط . انخفضت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية والزراعة التي تواجه خطر الإغلاق الدائم من 57٪ في حزيران/ يونيو إلى نحو 30٪ في الجولة التالية لجمع البيانات. ومن بين 324 شركة ذكرت مواجهتها لخطر الإغلاق الدائم، ذكرت 27% أنها قد تتعرض لذلك في غضون ستة أشهر أو أكثر، و23٪ في غضون ثلاثة أشهر أو أقل، و7٪ في غضون شهر واحد أو أقل.

٣. الوصول
الى الغذاء

على الرغم من استمرار انتشار الوباء، فإن الأنشطة الاقتصادية آخذة في الانتعاش تدريجيا. وقام برنامج الأغذية العالمي بتحليل المتوسط الشهري لتركيز ثاني أوكسيد النيتروجين NO2 [31] في جميع أنحاء العراق، ويعتبر ثاني أوكسيد النيتروجين غازاً أثرياً مهماً في بيئتنا، ويرتبط بالأنشطة البشرية – الصناعية – بالتحديد وبالوقود الأحفوري (مثل النفط والغاز الطبيعي) واحتراق الكتلة الحيوية. وبالمقارنة مع عمليات الأغلاق الصارمة في نيسان/أبريل وبيانات تموز/يوليه، لوحظت تركيزات أعلى من ملوثات الهواء في تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما حول المناطق الحضرية الكبرى مثل بغداد والبصرة وأربيل ونينوى وكربلاء والنجف، مما يشير إلى أن الأسواق والأنشطة الاقتصادية استؤنفت تدريجيا، ولكن لم تُستأنف بعد لمستوياتها لما قبل كوفيد -١٩ حتى الان [32] (انظر الخرائط في الشكل). وقد خففت اللجنة الوطنية العراقية للصحة والسلامة من القيود العديدة التي فرضت على الإغلاق اعتبارا من أيلول/سبتمبر، إلا أنها بدأت من جديد مع الارتفاع الأخير في حالات الاصابة الجديدة بـ كوفيد -١٩، وفي الفترة الفاصلة بين ذلك، سمح بمزيد من التنقل والسفر بين المحافظات العراقية، مما جعل من السهل على الباعين الوصول إلى الأسواق في الأماكن التي كان من الصعب الوصول إليها قبل فرض حظر التجوال.

شكل رقم ٥: تركيز ثنائي أكسيد النيتروجين

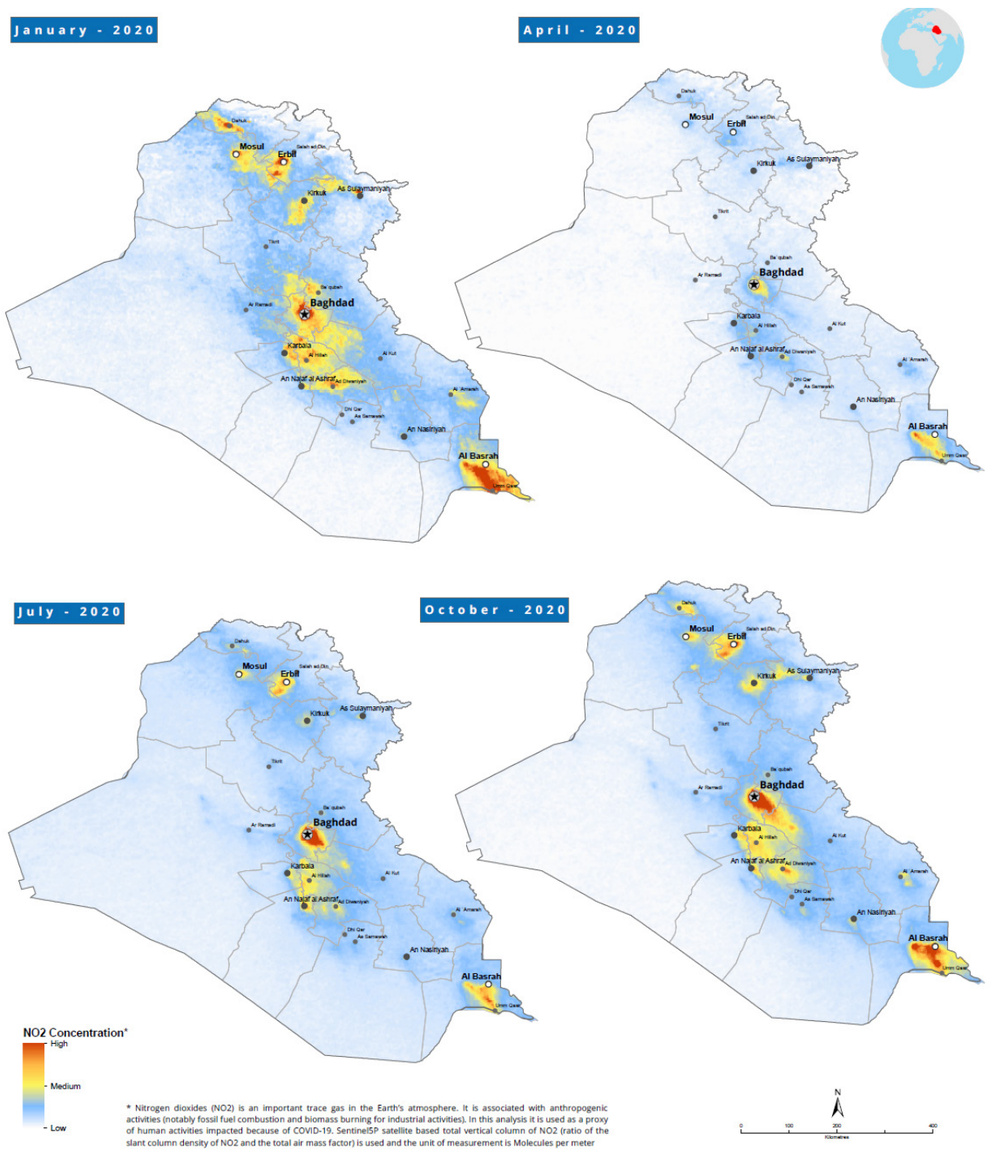

Date Created: 16 November 2020 - Contact: fawad.nuia@wfp.org - Website: www.wfp.org - Prepared by: WFP CO-Iraq
Map Reference: IRQ_WFP_COVID-19_NO2Concentration_A3L_20201115
Data sources: NO2 Concentration: Sentinel-5P: Near Real-Time Nitrogen Dioxide
Boundaries: OCHA | Populated places: GeoNames

The designations employed and the presentation of material in the map(s) do not imply the expression of any opinion on the part of WFP concerning the legal or constitutional status of any country, territory, city or area, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.
© World Food Programme 2020

اتجاهات أسعار الأغذية

وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، لم يشهد متوسط الأسعار الوطنية للسلع الأساسية (دقيق القمح والسكر والرز والزيوت النباتية) أي تغيرات شهرية كبيرة أو خلال ثلاثة أشهر. وبالنظر إلى هذا الاستقرار في أسعار السلع الأساسية الرئيسية، فإن قيمة سلة أغذية برنامج الأغذية العالمي القائمة على التحويلات النقدية (التحويلات النقدية تستند على أساس 2100 سعره حرارية / فرد/ شهر) ظلت مستقرة نسبياً، مع زيادة طفيفة (1 ٪) في متوسط السعر مقارنة بقيمته قبل ثلاثة أشهر في تموز/ يوليو 2020. وكانت هذه الزيادة على المستوى الوطني واضحة أساساً بزيادة نسبة 12٪ في الأنبار (21,450 دينار عراقي الى 23,925 دينار عراقي) وواسط بنسبة 4٪ (20,396 دينار عراقي إلى 21,146 ديناراً عراقياً). وانخفض سعر سلة الأغذية القائمة على التحويلات النقدية في السليمانية بنسبة 7٪ (19,615 دينار عراقي إلى 18,234) والنجف بنسبة 5% (21,234 دينار عراقي إلى 20,625) مقارنة بالسعر قبل ثلاثة أشهر. وسيتضمن العدد التالي من هذا التقرير تحليلاً للتغيرات في أسعار المواد الغذائية عقب تخفيض قيمة العملة في كانون الأول/ديسمبر 2020.

وعلى المستوى الوطني لم تتغير القيمة لسلة إنفاق الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة مقارنة بالفترة بين أيلول/سبتمبر وتموز/ يوليه 2020. ومع ذلك، وعلى مستوى المحافظات، أشارت بيانات الأسعار إلى أن الأنبار شهدت زيادة ملحوظة (12٪) في قيمة سلة إنفاق الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة مقارنة مع ثلاثة أشهر في وقت سابق من شهر تموز/ يوليو.

شكل رقم ٦: معدل تغير الأسعار (خلال شهر واحد)

شكل رقم ٧: تغير الأسعار (خلال ثلاثة اشهر) معدل

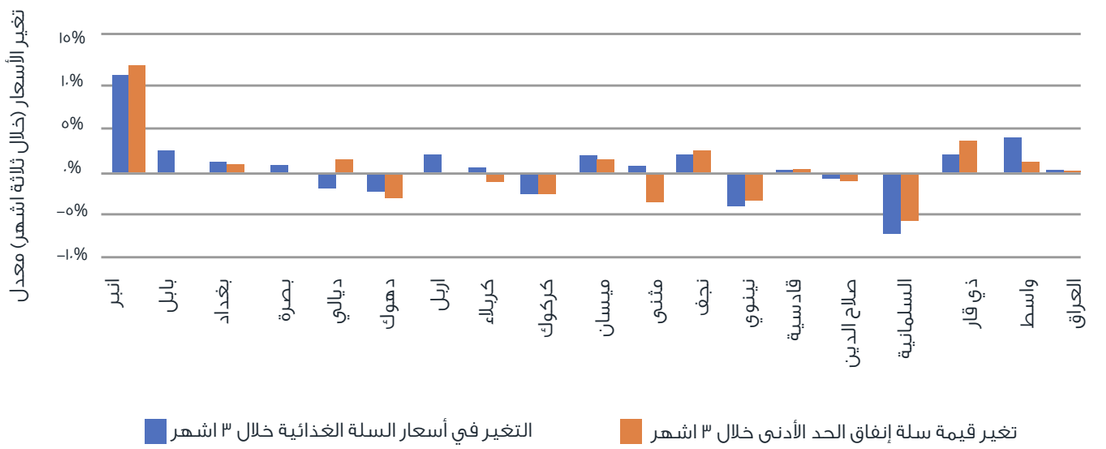

التغييرات في وظائف السوق

مؤشر وظائف السوق (MFI) هو إطار تحليلي، وهو ثمرة تعاون بين فريقي الاقتصاد والسوق ضمن اقسام تحليل البحوث والرصد، وشعبة سلسلة التوريد في المكتب الرئيسي لبرنامج الأغذية العالمي. وبسبب القيود المفروضة على الحركة، يقوم برنامج الأغذية العالمي في العراق باعداد نسخة مصغرة من الوحدة الكاملة لمؤشر وظائف السوق في إطار نظام رصد الجوع (المعروف سابقاً باسم تعيين وتحليل مواقع الضعف والهشاشة المتنقلة). وكشف تحليل البيانات عن تحسن أداء السوق خلال تشرين الأول/ أكتوبر 2020 في أسواق كربلاء والنجف وكركوك وواسط. ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة السياحة الدينية في هذه المناطق[33]، حيث تولد رحلات الزيارات الدينية أنشطة صحية وداعمة للاسواق خلال هذه الفترة ؛ كشف مؤشر وظائف السوق هذه التغييرات وأبلغ عنها. ولكن في أربيل ونينوى والقادسية وذي قار، انخفض حجم مؤشر وظائف السوق بالمقارنة مع الجولة الأخيرة من جمع البيانات في تموز/ يوليو 2020.

شكل رقم ٨: مؤشر أداء الأسواق المتنقلة

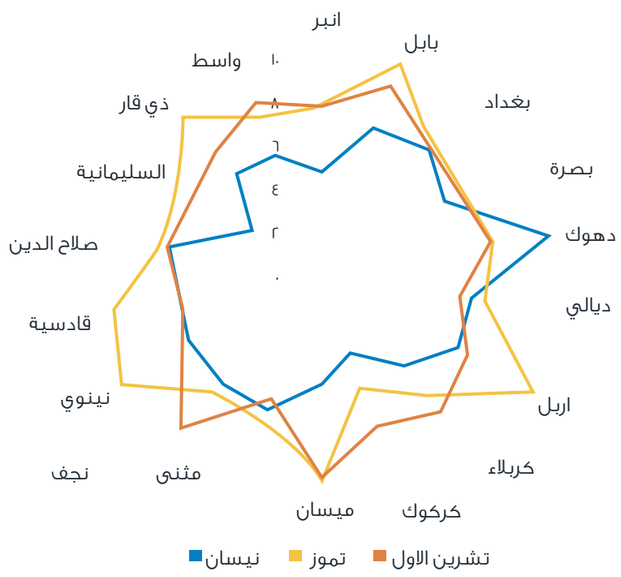

أعلى وأدنى وظائف السوق حسب المحافظة

كانت المحافظات التي سجلت أدنى مستوى في وظائف السوق في أيلول/سبتمبر 2020 هي واسط، وصلاح الدين، والبصرة، وذي قار، والمثنى، وميسان، وديالى. وكان مؤشر وظائف السوق منخفضاً في سبتمبر/أيلول قبل تخفيف القيود المفروضة على الإغلاق. وحتى أثناء الإغلاق، ما تزال محافظات أخرى مثل بابل ونينوى وكربلاء والنجف قد أبلغت عن أعلى مستوى لمؤشر وظائف السوق نتيجة لزيادة السياحة الدينية المسموح بها في هذه المناطق.

وبعد تخفيف القيود المفروضة على الإغلاق، تم الإبلاغ عن أعلى مستوى لمؤشر وظائف السوق في ميسان والنجف وبابل وكربلاء وواسط. وقد أبلغ عن أدنى مستوى من هذه المستويات في القادسية والمثنى والسليمانية وديالى وصلاح الدين. وهذه هي المحافظات نفسها التي سجلت أيضا أدنى مستوى في مجموعة متنوعة من مؤشر المواد، ومؤشر توافر الاصناف، ومؤشر الأسعار.

ويُعزى أحد التفسيرات المحتملة لانخفاض مستوى مؤشر وظائف السوق في هذه المحافظات إلى الزيادة العامة في حالات "الكوفيد ١٩" في جميع أنحاء البلاد. إن الوضع الصحي والسياسي في المثنى والسليمانية غير مستقر، وبالتالي يعوق السوق عن الانتعاش والتعافي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. وقد يستمر تأثير ارتفاع حالات "كوفيد –١٩" وتدابير التخفيف الإضافية في هذه المجالات.

شكل رقم ٩: مؤشر انخفاض وظائف السوق

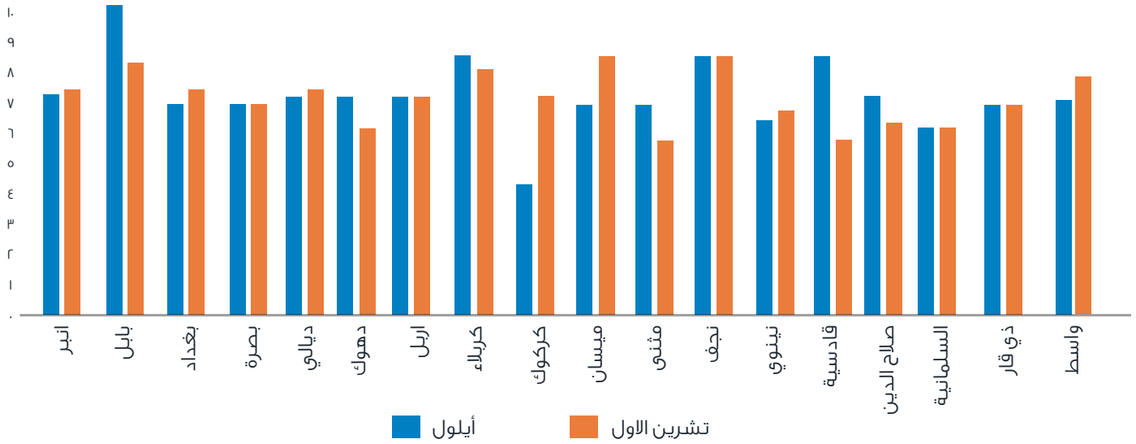

وكشف تحليل البيانات الذي تم اعداه في تشرين الأول/أكتوبر 2020 أن السكان المتضررين من النزاع هم أكثر الفئات هشاشة في العراق، والتي تشمل النازحين داخلياً واللاجئين والعائدين من المخيمات. ارتفاع معدل انتشار الأشخاص الذين يعانون من عدم كفاية استهلاك الغذاء (الفئات الفقيرة والتي هي على حدود مجموعات الاستهلاك الغذائي) بين اللاجئين السوريين. 32.9٪ من اللاجئين ليس لديهم استهلاكاً كافياً من الغذاء. وتبلغ نسبة عدم كفاية استهلاك الأغذية 17.5 ٪ و18.9 ٪على التوالي بين النازحين داخليا والعائدين. وعلى الصعيد الوطني، تبلغ نسبة الأشخاص الذين يعانون من عدم كفاية استهلاك الغذاء الى 4.7 ٪.

شكل رقم ١٠: عدم كفاية استهلاك الغذاء

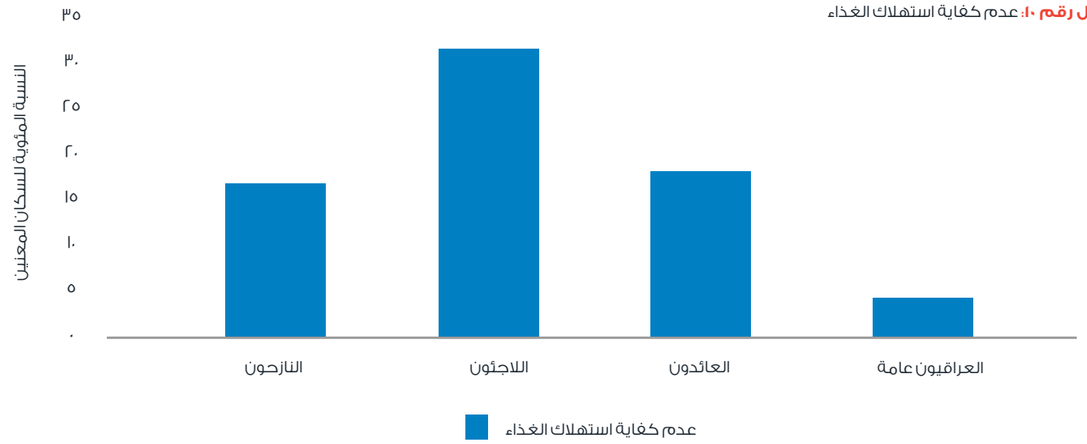

كما كشف تحليل بيانات تشرين الأول/ أكتوبر 2020 أن نحو 37٪ من اللاجئين السوريين يستخدمون استراتيجيات تأقلم سلبية لمواجهة الوضع، إلا أن المستويات كانت 29% و21% بين النازحين داخلياً والعائدين على التوالي. وفي المقابل، تبلغ نسبة الأشخاص الذين يستخدمون استراتيجيات تأقلم سلبية في العراق على المستوى الوطني نحو 8٪. "الاعتماد على الغذاء الأقل تكلفة"، "اقتراض الغذاء" أو "اقتراض المال لشراء الغذاء" هي من بين استراتيجيات التكيف والتأقلم الأكثر شيوعا. ويبين الرسم البياني في أدناه أن "الاقتراض" و"الاعتماد على الغذاء الأقل جودة" هما الاستراتيجيتان المشتركتان والشائعتان بين اللاجئين والعائدين.

شكل رقم ١١: إستراتيجية التأقلم عند اللاجئين والعائدين

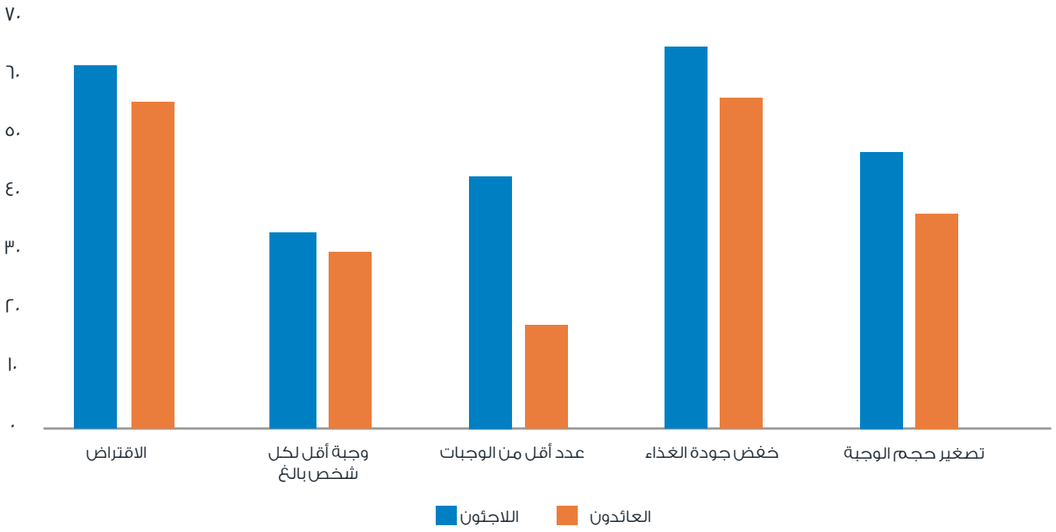

تأثير برنامج كوفيد –١٩ على الأمن الغذائي والعلاقات المجتمعية

تقوم الأوساط الإنسانية والإنمائية بتوسيع تركيزها على الصلات والتفاعل بين الأمن الغذائي والصراع. وقد يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى تأجيج النزاعات لأنه يضع ضغطاً إضافياً على الموارد الشحيحة، مما قد يؤدي إلى التنافس بين المجموعات وتفاقم الانقسامات الناجمة عن عدم المساواة الهيكلية (الملحوظة والملموسة). وبالمثل، فإن الصراعات، التي يمكن أن تكون عنيفة، كثيرا ما تؤدي إلى انخفاض الأمن الغذائي لأنه يبعد الناس عن ديارهم وأراضيهم ووظائفهم ويدمر الموارد، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاج الغذاء وتدفقه، ويؤثر على توافر الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه.

ومنذ بداية الجائحة العالمية، حدثت حالات في عدد من البلدان أدى فيها انخفاض فرص الحصول على الغذاء والوصول الى الأسواق إلى حالات من التدافع والنهب وغير ذلك من الاضطرابات [34]، وفي سياق هش أصلاً مثل العراق، يمكن للضغط الإضافي لوباء كوفيد –١٩ على الموارد الشحيحة وسبل كسب العيش ان يؤثر على العلاقات المجتمعية ويؤدي إلى زيادة المنافسة على الغذاء. وتقوم وكالات مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة الملتزمة بتحقيق هدف القضاء على الجوع، الاخذ بالاعتبار البرامج المراعية والحساسة للنزاعات عند تقديم المساعدة وتحديد أولويات الأنشطة.

وكجزء من مبادرة بحثية جديدة، خلال جولة أيلول/سبتمبر لجمع بيانات نظام رصد ومراقبة الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي، تم تضمين عدة أسئلة في الدراسة الاستقصائية (المسح) للحصول على فهم أولي حول كيفية تأثير الغذاء حاليا على الفعاليات والحيوية (الديناميكيات) على مستوى المجتمع في العراق، وما هي التغييرات التي قد تظهر في هذا الصدد بالنسبة للمجتمعات المحلية منذ بداية أزمة كوفيد–١٩.

حدوث النزاعات والخلافات في المجتمعات المحلية

تم سؤال المستجيبون للمسح عما إذا كانت هناك خلافات أو نزاعات في مناطقهم منذ بداية الوباء. وأبلغ المشاركون بأن هذه الخلافات قد تكون بين الأفراد والأسر وبين المجتمعات المحلية وما إلى ذلك، ولا يشترط ان تكون عنيفة، بل قد تنطوي على جدال وخصام، وما إلى ذلك. والغرض من هذا السؤال كان الحصول على مؤشر عام عن مدى شيوع وانتشار النزاعات على مستوى المجتمع المحلي، في المناطق المشمولة في الدراسة الاستقصائية (المسح).

أفاد نحو 18% من المستجيبين عن وجود نزاعات. الرسم البياني التالي يبرز أنواع مختلفة من الخلافات التي تم الإبلاغ عنها. وكان "الحصول على الوظائف والعمالة" هو السبب الأكثر شيوعا الذي تناقلته التقارير، وأعقب ذلك "الحصول على الغذاء". ومن بين الأشخاص الذين ذكروا أن الحصول على الوظائف والعمل سبب للنزاعات، كان 26.4 ٪من دهوك، و12.3 ٪من نينوى، و10.4 ٪من واسط. وكان من المستجيبون الذين ذكروا أن الغذاء هو سبب للنزاعات من دهوك (24.6٪)، أربيل (20.3٪) ونينوى 14.5٪.

شكل رقم ١٢: اسباب النزاعات و المنازعات المبلغ عنها في المجتمعات المحلية

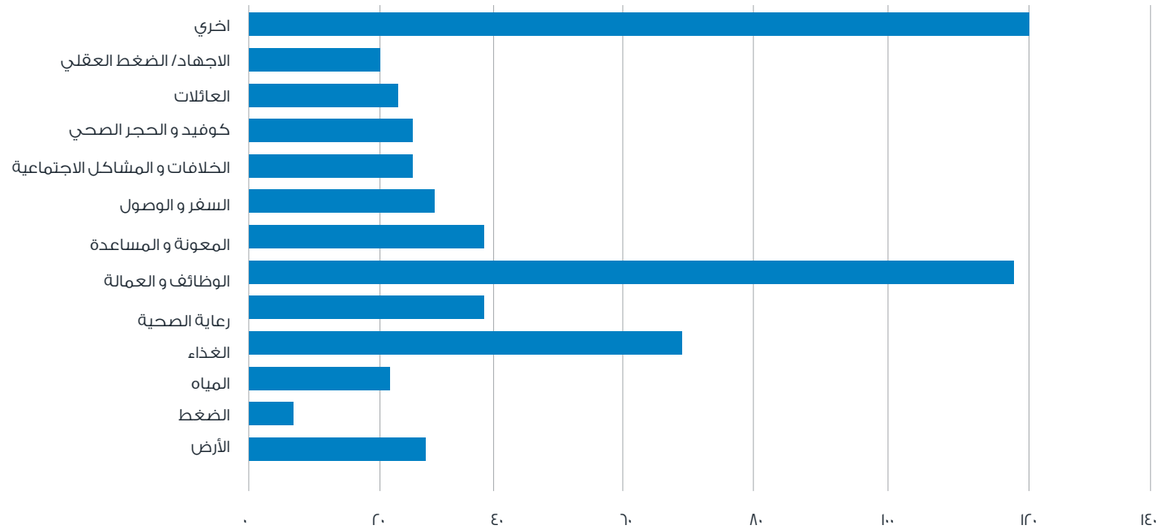

وكما يتضح من الرسم البياني، أشار عدد كبير من المستجيبين إلى الخلافات والمشاكل الاجتماعية داخل الأسرة تحدث بسبب نقص سبل العيش والبطالة والفقر، وما ينجم عن ذلك من مخاوف تتعلق بالتوتر والضغط. وهذا قد يبرر حاجة المنظمات إلى التركيز بشكل أكبر على الآثار المجتمعية إذا استمرت الضائقة الاقتصادية أو تفاقمت.

وعند تحليل النتائج حسب المحافظات، لم تكن هناك أسباب بارزة للنزاعات أو الخلافات في أي موقع محدد. ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن ما يقرب من نصف المستجيبين في محافظة واسط، ذكروا أنه كان هناك نزاع واحد على الأقل في مجتمعهم. وتلاه بابل بنسبة 25.8٪ والمثنى بنسبة 24.6٪. وبالمقارنة، أفاد 3٪ فقط من المشاركين في الدراسة في النجف بوجود خلاف، و2.6٪ في كربلاء و7.5٪ في كركوك.

النزاعات حول الحصول على الغذاء

تم سؤال أفراد المجتمع بشكل منفصل عما إذا كانت الخصومات أو النزاعات المتعلقة بالحصول على الغذاء على وجه التحديد عادية في مناطقهم. وكنتيجة إيجابية، ذكرت أغلبية كبيرة من 77.1٪ أن مثل هذه النزاعات لا تحدث عادة في مناطقهم، في حين وجد 13.4٪ أن النزاعات حول الغذاء تحدث، ولكن نادراً ما تحدث. وقالت مجموعة صغيرة من 4.7٪ من المجيبين إن النزاعات حول الحصول على الغذاء شائعة في مناطقهم [٣٥]، وبشكل عام، من المشجع أن نرى أن الحصول على الغذاء لا يبدو أنه يؤدي إلى العديد من النزاعات، ونأمل أن يشير ذلك إلى أن المشاركين إما لديهم إمكانية كافية للحصول على الغذاء أو على الأقل قادرين على حل أي قضايا تتعلق بالحصول على الغذاء قبل أن تتحول إلى نزاعات حقيقية.

وعند النظر الى الاستجابات داخل المحافظات، تم التوصل إلى بعض النتائج الجديرة بالملاحظة. وفي أربع محافظات، ذكرت مجموعات أكبر أن الحصول على الغذاء، في بعض الأحيان على الأقل، يؤدي إلى خلافات أو نزاعات:

في المثنى، ذكر شخص واحد أنه أمر شائع، 20.4٪ قالوا إنه نادر الحدوث ولكنه يحدث، و77.8٪ ذكروا أن هذا لا يحدث.

في الأنبار، ذكر 5% أنه أمر شائع، و32.5٪ قالوا إنه يحدث لكنه نادر، في حين أن 62٪ قالوا إنه لا يحدث.

في صلاح الدين، رأى 5.2% أن النزاعات المتعلقة بالغذاء تحدث في كثير من الأحيان، و33.3٪ قالوا إنها تحدث ولكن نادراً، و58.8٪ قالوا إن هذا لا يحدث في مناطقهم.

وكانت الأرقام هي الأعلى في **ديالى**، حيث ذكر 5.6٪ أن النزاعات المتعلقة بالحصول على الغذاء شائعة، و39.7٪ ذكروا أنها نادرا ما تحدث، في حين ذكر 51.6٪ أن هذا لا يحدث.

هناك حاجة الى إجراء مزيد من البحوث لفهم الصلة المحددة بين الحصول على الغذاء وهذه النزاعات، وإذا كان قد تم حل هذه النزاعات وكيفية حلها، وكيف تتجلى النزاعات المحددة على وجه الدقة وكيف تتطور، وتأثير ذلك على المجتمع المحلي، وكيف يمكن أن تقلل البرمجة التي تستهدف انعدام الأمن الغذائي والوصول إلى الغذاء من احتمال حدوث مثل هذه المنازعات على مستوى المجتمع المحلي. وسيواصل برنامج الغذاء العالمي رصد الوضع في مناطق مختارة، واستكشاف اسئلة محددة للمتابعة عندما يشير الناس إلى وجود نزاعات تتعلق بالحصول على الغذاء، وتقييم ما إذا كانت هناك تغييرات في النزاعات المبلغ عنها أثناء الجائحة.

عند النظر إلى العينة الإجمالية، من الأشخاص الذين قالوا إن مثل هذه النزاعات غالباً ما تحدث، كان 15.8٪ من بغداد، و17.7٪ من نينوى، و19.6% من دهوك. ومن الأشخاص المستجيبين للمسح الذين شعروا أن مثل هذه الخلافات قد تحدث، ولكنها نادرة, كان 10.9% من دهوك، و11.1% من ديالى، و11.4% من صلاح الدين، و14.3% من الأنبار، و15.8% من نينوى.

وعند تصنيف البيانات إلى مقيمين وعائدين ولاجئين والمهجرين داخلياً، وجدت بعض الاختلافات الطفيفة. وكان العائدون والمهجرون داخلياً أكثر احتمالاً قليلاً لذكر وجود نزاعات بسبب الحصول على الغذاء: فقد ذكر 25.6% ممن تمت مقابلتهم والمصنفون على أنّهم نازحون منذ عام ٢٠١٤، ان هناك نزاعات تتعلق بالغذاء (سواء نادرًا أو شائعًا)، مقارنة بـ 22.8% من الأشخاص المصنفين على أنّهم عائدين، و20.6% من اللاجئين، و14.9% من المقيمين. ويمكن أن يدعم ذلك النتائج والروابط السابقة بين النزوح وانعدام الأمن الغذائي. ومن المهم ملاحظة أن هذه الجماعات نفسها لاحظت صراعات أو نزاعات بشأن الحصول على الغذاء أكثر من السكان غير النازحين. وبما أن ١٥ ٪من السكان المقيمين غير النازحين قد عانى من نزاعات، فمن المهم التحقيق فيما إذا كانت هذه المنازعات تتعلق بالوظائف الداخلية كمجتمعات مضيفة أو بالتفاعل مع النازحين داخلياً والعائدين.

تقاسم الأغذية وغيرها من الموارد الاخرى

لجمع المؤشرات المتعلقة باستعداد المجتمع المحلي والحاجة إلى مشاركة وتقاسم الموارد الغذائية، تم سؤال المستجيبون عما إذا كان الناس يتقاسمون الغذاء والموارد الأخرى إلى حد ما منذ بداية الوباء كوفيد –١٩[36]. على الصعيد الوطني، كانت النتائج مختلطة، حيث ذكر45 % أن الناس تقاسموا المزيد من غذائهم وموارده الأخرى، وذكر 28.8 ٪ أن أفراد المجتمع المحلي تقاسموا قدراً أقل من غذائهم وموارده الأخرى. في حين أن 22.7% لم يلاحظوا أي تغيير [37].

حقيقة أن 45% لاحظت زيادة في تقاسم الموارد يمكن أن يكون في الواقع علامة إيجابية أو سلبية. وقد يعني ذلك أن المجتمعات المحلية تتكاتف لدعم بعضها البعض في هذه الأوقات الاقتصادية الصعبة، وهو مؤشر محتمل على التماسك الاجتماعي وهياكل الدعم داخل المجتمعات المحلية. ويمكن أن يعني ذلك أيضا أنه على الرغم من الضائقة الاقتصادية المتزايدة، ما يزال أفراد المجتمع المحلي يحصلون على ما يكفي من الغذاء لتقاسم الموارد مع الأسر الأخرى المحتاجة. غير أن زيادة المشاركة في بعض المناطق قد تعني أيضا أن تقاسم الموارد أمر ضروري، لأن بعض الأسر لا تتوفر لديها إمكانية كافية للحصول على الموارد الغذائية، وهي تعتمد الآن (أكثر) على الهبات المقدمة من الجيران والأقارب وغيرهم من أفراد مجتمعاتها المحلية. وستكون هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث في هذا الصدد للإجابة على هذا السؤال وربما اتخاذ قرارات استهدافية لبرامج الدعم الغذائي.

وعند النظر في الردود لكل محافظة، تظهر اختلافات جديرة بالذكر. فعلى سبيل المثال، في الأنبار، الأغلبية (67%) ذكرت أن الناس قد تقاسمت الموارد أقل منذ بداية كوفيد –١٩. وفي ديالى (61.1%) والسليمانية (44.2%) ذكرت مجموعات كبيرة ايضا أن الناس قد تقاسموا موارد أقل [38]. ومرة أخرى، قد يعني ذلك أشياء متعددة: الناس ليسوا بحاجة إلى المشاركة، أو الناس غير قادرين على المشاركة. ومن أجل التركيز بشكل مناسب على احتياجات السكان المحليين، يجب أيضا إجراء مزيد من التقييم لهذا الأمر.

وفي محافظات أخرى، لاحظ المستجيبون زيادة في تقاسم الموارد منذ بداية كوفيد –١٩ وقد لوحظ هذا بشكل خاص في كربلاء (92.3%) والقادسية (91.2%) والنجف (88.2%) وذي قار (81.2%). وفي محافظات أخرى، كانت الاستجابات أكثر اختلاطا: بين أقل أو أكثر أو عدم وجود تغيير. وفي الرسم البياني المرفق يبين التصورات المتعلقة بتقاسم الغذاء والموارد الأخرى لكل محافظة.

شكل رقم ١٣: االتصورات بشأن تقاسم الموارد لكل محافظة

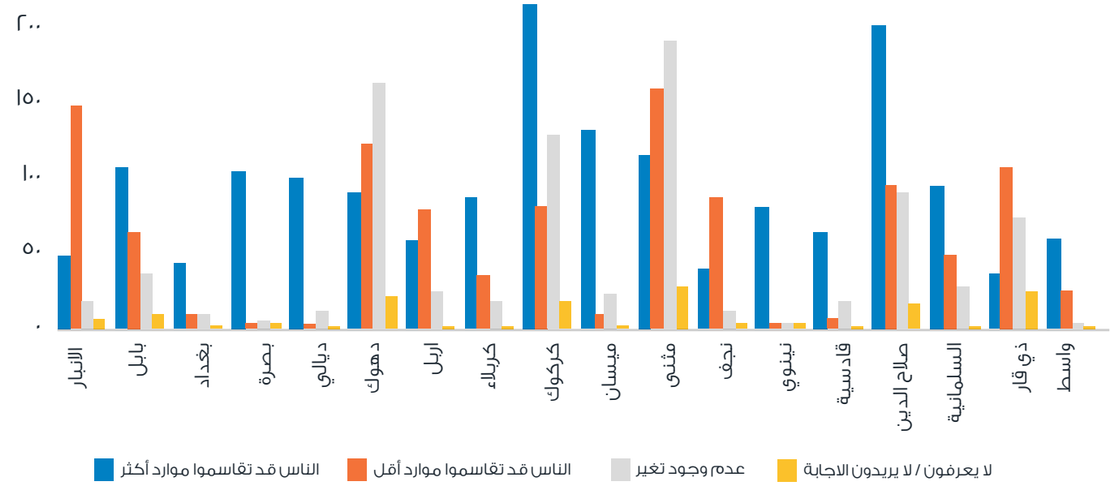

وعند تصنيفها بحسب مجموعة الإقامة، تظهر فروقات أكثر. وكانت ردود السكان المقيمين غير النازحين قابلة للمقارنة مع النتائج الوطنية الإجمالية، حيث ذكر 52.4 ٪أن هناك المزيد من المشاركة، و27.6 ٪ المشاركة أقل من ذلك، و16.2 % لم يلاحظوا أي تغيير. ومن بين المستجيبين الذين نزحوا منذ عام 2014، ذكر 42.5% أن هناك مشاركة أكبر، و22.3% قالوا أن هناك مشاركة أقل و33.2% لم يلاحظوا حدوث تغيير. غير أن ردود العائدين أظهرت رأيا مختلفا. وهنا ذكر 41.9% أن هناك مشاركة أقل، و29.3% مشاركة أكثر و25.6% ذكر ان مستوى المشاركة لم يتغير. وكان نصف العائدين الذين ذكروا أن هناك زيادة في التقاسم، من صلاح الدين. تم الإبلاغ عن قلة المشاركة بشكل خاص من قبل العائدين في الأنبار.

المفاهيم والملاحظات بشأن التوزيعات

كما تم سؤال المستجيبين عن تصورهم بشأن توزيع المساعدة، وتحديداً إذا شعروا أنها عادلة [39]، وقد تم طلب هذا من برنامج الأغذية العالمي ورغبة الشركاء في العمل بطريقة حساسة للنزاع، ومن مبدأ إدراك أن تحديد الأولويات والتوزيعات هي بعض

الأسباب الرئيسية للنزاعات، أو التصورات السلبية المحتملة، أو حتى المظالم من السكان، إما تجاه الآخرين الذين يتلقون المساعدة ، أو نحو الوكالات والمنظمات التي تقدم التوزيعات. وفي حالة شعور العديد من المستجيبين بأن التوزيعات ليست عادلة، فإن ذلك قد يعني أن هناك حاجة إلى تغييرات من حيث التواصل وتبادل المعلومات مع المجتمعات المحلية بشأن التوزيعات لضمان مراعاة حساسية النزاع. وبشكل عام، رأى 33.7% أن التوزيعات كانت عادلة، و23.1% شعروا بأن التوزيعات غير عادلة، و22.3% ذكروا أنه لا توجد توزيعات في مناطقهم، و12.2% كانوا محايدين و8.8% لا يعرفون. ومن بين المستجيبين الذين ذكروا أن هناك توزيعات في مناطقهم، تم تسجيل التصورات التالية لكل محافظة:

شكل رقم ١٤: هل تعتقد أن التوزيعات عادلة في منطقتك؟

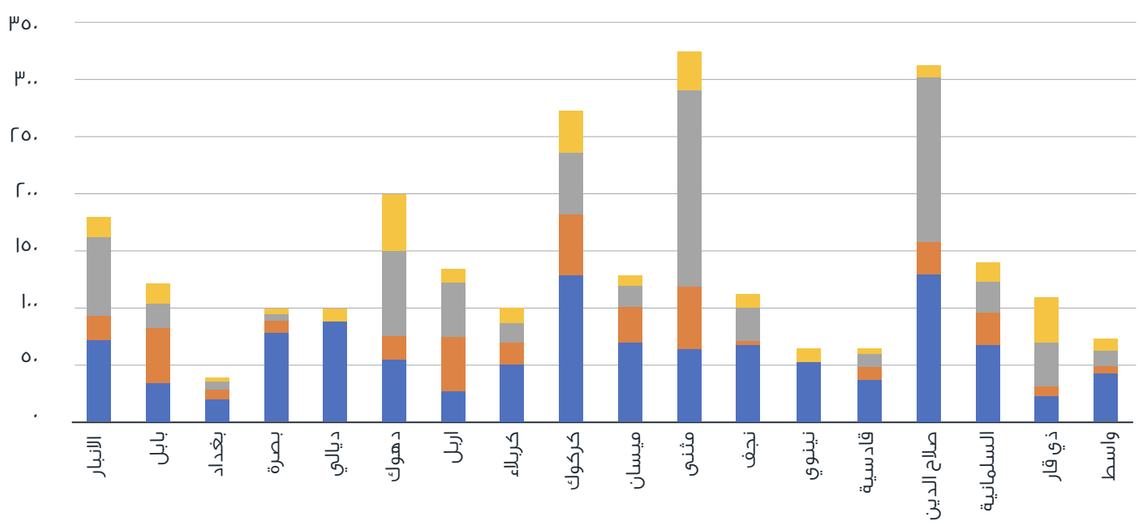

وكان المشاركون في القادسية والنجف وكربلاء أكثر إيجابية بشكل ملحوظ. اما المشاركون في دهوك ونينوى وأربيل كانوا أكثر انقساماً، حيث شعر قسم كبير منهم بأن التوزيعات لم تكن عادلة. وبما أن هذه المناطق هي أيضاً المناطق التي تضم أكبر عدد من المخيمات والسكان المحتاجين، فإن ذلك قد يفسر هذه النتائج.

وعلاوة على ذلك، فإن بعض الاختلافات الواضحة قد وجدت عند تصنيفها من حيث مركز الإقامة. وعلى وجه التحديد، رأى 49 %من السكان غير النازحين أن التوزيعات كانت عادلة، ورأى 19.9%فقط أن التوزيعات ليست عادلة [40]، وهذا مؤشر إيجابي، لأن السكان عادة ما يكونوا أقل استهدافاً من السكان النازحين داخلياً واللاجئين. إذا كان السكان يعتقدون أن الأولوية عادلة، وهذا يمكن أن يعني أن معايير الاختيار مفهومة ومقبولة بشكل صحيح من قبل هذه المجموعة. على نحو مقارن، من بين العائدين المشاركين في الاستطلاع 37.9% يعتقدون أن التوزيعات كانت عادلة، ولكن 47.9% يعتقدون أن التوزيعات لم تكن عادلة. ومن بين اللاجئين، كان 20.3% فقط يعتقدون أن التوزيعات عادلة، في حين أن 60.4% اعتقد ان عمليات التوزيع غير عادلة.

ويثير هذا الأخير على وجه الخصوص بعض المخاوف من حيث مدى وعي هذه المجموعات بمعايير وعمليات اختيار التوزيع، ويمكن أن يتطلب ذلك إيلاء المزيد من الاهتمام لهذه المسألة وهذه التصورات. وقد يشير أيضا إلى إعادة تقييم معايير الاختيار هذه وتطبيقها من قبل مقدمي الخدمات.

٤. الخاتمة

لقد أحدثت الأشهر الأخيرة من عام 2020 العديد من التغييرات في وضع كوفيد –١٩ في العراق، مع ضيق الحيز المالي للحكومة بشكل متزايد، وقرارات خفض قيمة العملة، والتحديات التي يواجهها المزارعون أثناء القيود المفروضة على الحركة، والبحوث الجديدة التي تشير إلى بعض الخلافات والمخاوف أثناء الوباء، لا سيما بين الفئات الأكثر هشاشة. وستواصل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي إجراء المزيد من البحث والتحليلات للبيانات الجديدة والنتائج التي تم التوصل إليها لتقديم الدعم على نحو أفضل للأسر في العراق والحكومة ومجتمع التنمية الإنسانية خلال هذه الفترة العصيبة.

المراجع

١. نحو ١١٪ من المواطنين موظفون حكوميون يتقاضون رواتب شهرية تقدر بـ ٦ تريليون دينار عراقي

٢. في العراق في عام ٢٠١٩ ، شكل النفط أكثر من ٩٦٪ من الصادرات ، و ٩٢٪ من إيرادات الميزانية الحكومية ، و ٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٣. في عام ٢٠١٩، بلغ متوسط أسعار النفط الخام ٦١.٣٤ دولارًا أمريكيًا للبرميل الواحد. http://pubdocs.worldbank.org/en/724951606935391601/CMO-Pink-Sheet-December-2020.pdf

٤. يتكون مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء (FFPI) من متوسط خمسة مؤشرات أسعار لمجموعة السلع مرجحة بمتوسط حصص الصادرات لكل مجموعة خلال الفترة ٢٠١٦–٢٠١٤ (فترة الأساس). التفاصيل متاحة على الرابط. http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/

٥. http://zeraa.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=8816

٦. فشل العراق في البداية في تلبية الحصة المخفضة المتفق عليها البالغة ٣.٥٩٢ مليون برميل يوميًا في ايار/ مايو، وتعهد بالتعويض عن فائض الإنتاج من خلال إجراء تخفيضات كبيرة في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر.

٧. https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/11/iraq-economy-deficit-finance-white-paper.html#ixzz6flr3s731

٨. البنك المركزي العراقي

٩. https://gds.gov.iq/iraqs-white-paper-for-economic-reforms-vision-and-key-objectives/ .

١٠. https://www.unicef.org/iraq/media/1181/file/Assessment%20of%20COVID-19%20Impact%20on%20Poverty%2 0and%20Vulnerability%20in%20Iraq.pdf

١١. المرجع السابق نفسه

١٢. إن خط الفقر في العراق مستمد من تكلفة نهج الاحتياجات الأساسية. يعتبر مستوى الإنفاق على الغذاء اللازم للحد الأدنى من السعرات الحرارية والنفقات غير الغذائية اللازمة للحفاظ على أدنى حد مقبول من مستوى المعيشة. العتبة الوطنية = ١٠٥،٥٠٠ دينار عراقي شهريا للفرد.

١٣. http://cosit.gov.iq/ar/agri-stat/veg-prod

١٤. يستخدم العراق نحو ٥٠٠ ألف طن من الشعير والذرة الصفراء سنويا كعلف للدواجن. https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-09-13/iraq-to-offer-first-ever-barley-exports-as-rains-yield-surplus

١٥. http://zeraa.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=8702

١٦. تغطي المخصصات جميع مربي الأغنام والماعز (٩٠ كغم / رأس) – مرتين في السنة ؛ الجاموس (٣٥٠ كغم / رأس) – أربع مرات في السنة ؛ الأبقار (٢٥٠ كغم / رأس) – أربع مرات في السنة ؛ والجمال (٥٠٠ كغم / رأس) مرة في السنة فقط.

١٧. https://www.rudaw.net/english/business/131020201

١٨. https://www.rudaw.net/english/business/29102020

١٩. تمت زيادة هذا المبلغ لمحافظة ذي قار إلى ٦٥ كغم لدعم المحافظةhttp://zeraa.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=8759

٢٠. استشارة منظمة الأغذية والزراعة بشأن النينيا ٢٠٢١–٢٠٢٠: الآثار المحتملة على الأمن الغذائي والزراعة في البلدان عالية المخاطر. http://www.fao.org/3/cb2569en/cb2569en.pdf

٢١. المصدر: https://iri.columbia.edu/our-expertise/climate/forecasts/seasonal-climate-forecasts

٢٢. https://economy-news.net/content.php?id=22168

٢٣. https://www.iraq-businessnews.com/2020/11/02/iraqi-cabinet-urges-cooperation-with-turkey-over-tigris-river/

المراجع

٢٤. وكانت آخر مرة اشترت وزارة التجارة الرز عبر مناقصة دولية في سبتمبر ٢٠١٩، عندما اشترت ١٢٠ ألف طن من الرز من أمريكا الجنوبية. وكانت آخر مناقصة قمح في فبراير ٢٠١٩، مما أدى إلى شراء ٤٠٠ ألف طن من القمح من أمريكا الشمالية https://www.spglobal.com/platts/ar/market-insights/latest-news/agriculture/111620-iraqi-budget-allows-for-possible-rice-wheat-tenders-approval-of

٢٥. وفقًا لمراقب بيانات التجارة، فإن تحليل "مرآة التجارة" (الوجهات المسجلة للصادرات بحسب بلد المنشأ، بدلاً من تسجيل الواردات الفعلية) ، أكبر موردي القمح ومنتجات القمح (مثل الدقيق والمعكرونة والبرغل) إلى العراق في العام الماضي ، كانت تركيا (صدرت ١.٤ مليون طن في عام ٢٠١٩ ، بانخفاض عن ١.٦٥ مليون طن في عام ٢٠١٨) والولايات المتحدة (٤٧٢ ألف طن في عام ٢٠١٩ ، انخفاضًا عن ٨٨٢ ألف طن في عام ٢٠١٨). وكانت البلدان التي قدمت كميات أصغر على أساس مخصص هي كندا وإيران.

٢٦. يستورد العراق الرز بقشره من الهند (في المتوسط ٥٠٠ ألف طن) والولايات المتحدة (١٥٠ ألف طن في ٢٠١٨ و٢٠١٩). يتم استيراد كميات أقل من تايلاند وأوروغواي والبرازيل وتركيا والأرجنتين وباراغواي وباكستان. انخفضت الواردات بالفعل في عام ٢٠١٩ مع اندلاع الاحتجاجات في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩.

٢٧. http://www.usarice.com/news-and-events/publications/usa-rice-daily/article/usa-rice-daily-17/08/2020/new-loan-positions-iraq-to-purchase-u.s.-rice

٢٨. https://www.spglobal.com/platts/en/market-insights/latest-news/agriculture/111620/iraqi-budget-allows-for-possible-rice-wheat-tenders-approval-of

٢٩. http://zeraa.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=8604

٣٠. كما وصف أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة أهم مدخلاتهم. تم تصنيفها باستخدام النظام المنسق لوصف للسلع وترميزها. وكانت أكثر المدخلات استخدامًا هي أصناف الخشب (٧٪) ، والمواد الغذائية (٧٪) ، والحديد والصلب (٦٪) ، واللحوم وأحشاءها الصالحة للأكل (٦٪).

٣١. مستمدة من بيانات القمر الصناعي Sentinel-5P.

٣٢. وشمل تخفيف القيود إعادة فتح وتشغيل المساجد ودور العبادة والمتنزهات العامة وقاعات المناسبات والفنادق ذات الخمس نجوم والمرافق السياحية وإعادة فتح المعابر الحدودية للأغراض التجارية في ظل إجراءات وقائية مشددة https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-unhcr-covid-19-update-7-october-2020

٣٣. يتدفق كل عام ملايين الحجاج إلى مدينة كربلاء العراقية على وجه الخصوص.

٣٤. على سبيل المثال https://www.france24.com/en/20200519-wild-protests-break-out-in-chile-over-covid-19-lockdown-food-shortages;https://www.nytimes.com/2020/04/22/world/africa/coronavirus-hunger-crisis.html;https://twitter.com/IOL/status/1252255761951895552?s=20;https://www.voanews.com/covid-19-pandemic/virus-choking-supply-what-africa-needs-most-food

٣٥. يضاف إلى ذلك ، ١٥٨ شخصًا (٤.٧٪) ذكروا أنهم لا يعرفون أو لا يرغبون في الإجابة.

٣٦. كان السؤال الكامل المطروح هو: "منذ بدء وباء كوفيد١٩-، هل يتشارك الناس الطعام والموارد الأخرى مع أفراد المجتمع بشكل أكثر أم أقل أم نفس الشيء؟"

٣٧. (٣.٥٪) من أفراد العينة لا يعرفون أو لا يريدون الإجابة.

٣٨. ويلاحظ أن ٢٧.٧٪ في ديالى أفادوا بأن الناس قد شاركوا أكثر، بينما في السليمانية ٣٠.٧٪ أفادوا أنهم لا يعرفون.

٣٩. على وجه التحديد، سئل الناس: "هل تشعر أن التوزيعات في منطقتك عادلة؟ وهذا يعني أن الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليه يتلقون الدعم، بناءً على معايير موضوعية وواضحة. يرجى ملاحظة أن الأشخاص الذين اجروا المسح لم يفرقوا بين الأشكال المختلفة للتوزيعات والمساعدات، ولا بين المنظمات التي تقدم توزيعات المساعدات.

٤٠. هذه الأرقام، لا تشمل ردود أولئك الذين ذكروا عدم وجود توزيعات في مناطقهم.

WFP
World Food Programme

THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

IFAD

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

IOM
UN MIGRATION

International
Trade
Centre

OXFAM

MERCY
CORPS

DRC
DANISH
REFUGEE
COUNCIL

NRC
NORWEGIAN
REFUGEE COUNCIL

INTERNATIONAL
RESCUE
COMMITTEE

Joint Data Center
on Forced Displacement